منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

تقرير ربع سنوي حول

تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين

الربع الثاني والثالث 2026



إعداد
المهندس / وائل حامد عبد المعطي
خبير صناعات غازية

مراجعة
المهندس / عماد مكي
مدير إدارة الشؤون الفنية

دولة الكويت- نوفمبر 2026

مقدمة

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في سبيل المتابعة الدورية للمستجدات في السوق العالمية للغاز الطبيعي والهيدروجين، مع إبراز انعكاساتها على الدول العربية التي تتبوأ مكانة متقدمة على خارطة الطاقة العالمية، يسرنا أن نقدم تقرير الربع الثاني والثالث لعام 2026 حول تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي، والتطورات الدولية والعربية حول الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة.

ينقسم التقرير إلى جزأين، حيث يستعرض الجزء الأول أبرز التطورات التي شهدتها صناعة الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026 من خلال استعراض حركة الأسواق، وتطور صادرات الغاز الطبيعي المسال، ومكانة الدول العربية في السوق العالمي. كما يتناول تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية والموقف الاستثماري في مشاريع الغاز الطبيعي المسال المخطط تنفيذها وفق آخر المستجدات، خصوصاً بعد أن تصدرت قضايا أمن الطاقة في العالم الواجهة، واحتلت الأولوية على أجندة الطاقة. علاوة على توقعات أوابك المحدثة لإمدادات الغاز الطبيعي المسال لعام 2026، في ظل الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي.

أما الجزء الثاني فيركز على تطورات الهيدروجين، الذي بات أحد أبرز الحلول الدولية المطروحة للوصول إلى نظام خال من الكربون كونه يصلح كوقود لا ينتج عن حرقه أية انبعاثات، ويمكن إنتاجه من مصادر الطاقة المتجددة. كما يتناول تطورات الهيدروجين على صعيد السياسات والاستراتيجيات الوطنية عربياً وعالمياً، في ضوء سعي عدة دول نحو تبني خطط طموحة تقضي بالتوسع في استخدامه، ويستعرض أبرز المشاريع المعلنة من قبل الشركات الوطنية والعالمية في مجال إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون والأمونيا منخفضة الكربون.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة أوابك أن يشكل التقرير مادة ثرية للخبراء والمختصين وصناع القرار، لدعم جهود تطوير قطاع الطاقة.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

المهندس/خالد العتيبي

قائمة المحتويات

مقدمة 1
قائمة المحتويات 2
قائمة الأشكال 2
قائمة الجداول 3
لمحة عامة 4
أولاً: تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي 5
1- تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026 6
1-1: التطورات العالمية خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026 6
1-2: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في الدول العربية خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026 13
2- تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني والثالث 2026 19
2-1: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في السوق الآسيوي خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026 19
2-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في السوق الأوروبي خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026 22
2-3: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع الثاني والثالث عام 2026 24
2-4: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في بقية أسواق العالم خلال الربع الثاني والثالث من 2026 27
3- تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026 28
4- تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة على خريطة الاستثمار 30
4-1: قرارات الاستثمار النهائي في مشاريع الإسالة الجديدة 30
4-2: مستقبل الولايات المتحدة في السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2031 33
5- التطورات في سوق تعاقدات الغاز الطبيعي المسال خلال 2026 34
5-1: نشاط التعاقدات خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 34
5-2: توزيع التعاقدات حسب المُصدر/البائع 35
6- حالة المشاريع الجديدة المجدولة على خريطة التشغيل عام 2026، وأثرها على نمو المعروض والأسعار 36
ثانيا: تطورات الهيدروجين 39
1-التطورات العالمية 40
1-1: تطورات السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين 40
1-2: تطورات الاستثمارات في مشاريع الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته 41
2-التطورات في الدول العربية 42
2-1: الأهداف والاستراتيجيات الوطنية 43
2-2: تطورات المشاريع في مجال الهيدروجين في الدول العربية 44
الخاتمة والاستنتاجات 46

قائمة الأشكال

الشكل-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و2026 6
الشكل-2: تطور صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و2026 8

الشكل-3: تطور صادرات روسيا الاتحادية من الغاز الطبيعي المسال حسب الوجهات خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و2026..... 10
الشكل-4: صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و2026 11
الشكل-5: التغير الحجمي (مليون طن) في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 و 2026، حسب الدولة..... 13
الشكل-6: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و 2026 14
الشكل-7: صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب* إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) خلال أول تسعة أشهر من عامي 2025 و2026..... 16
الشكل-8: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج العربي على أساس شهري 17
الشكل-9: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 و2026..... 18
الشكل-10: نشاط إعادة تصدير شحنات الغاز الطبيعي المسال من الموانئ الصينية على أساس ربع سنوي في 2025 و 2026 20
الشكل-11: مقارنة واردات أكبر خمس أسواق للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 و 2026 .. 21
الشكل-12: توزيع واردات الاتحاد الأوروبي (EU-27) حسب المصدر خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026..... 23
الشكل-13: مصدرو الغاز الطبيعي المسال* إلى سوق الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 24
الشكل-14: تدفقات الغاز الطبيعي الشهرية من إسبانيا إلى المغرب عبر خط الغاز المغاربي الأوروبي 26
الشكل-15: واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و2026..... 26
الشكل-16: واردات الأسواق المختلفة على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و 2026..... 27
الشكل-17: تطور مستوى مخزونات الغاز الأوروبية القابلة للسحب على أساس شهري 28
الشكل-18: تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية..... 29
الشكل-19: تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال عالمياً..... 32
الشكل-20: آفاق طاقة الإسالة* في الولايات المتحدة بحلول عام 2031 بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها والتي حصلت على قرار الاستثمار النهائي في 2026..... 33
الشكل-21: تطور اتفاقيات بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى في الفترة 2024-2026..... 35
الشكل-22: توزيع تعاقدات الغاز الطبيعي المسال حسب دولة المصدر/المنشأ (أول 9 شهور من 2026) 36
الشكل-23: إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال 2019-2025 وتوقعات 2026..... 38
الشكل-24: عدد الدول التي أعدت سياسات متعلقة بالهيدروجين (مثل خارطة الطريق، الاستراتيجية الوطنية)، وحصتها من الاقتصاد العالمي وحجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 40
الشكل-25: مقارنة القيمة التراكمية للاستثمارات لمشاريع الهيدروجين منخفض الكربون بين عامي 2025 و 2026 41
الشكل-26: توزيع الاستثمارات المعلنة في مشاريع للهيدروجين منخفض الكربون حسب مرحلة تقدم المشروع..... 42
الشكل-27: أهداف إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030 وعام 2040..... 44
الشكل-28: تطور عدد المشاريع المعلنة* للهيدروجين في الدول العربية خلال الفترة 2021-2026..... 45

قائمة الجداول

الجدول-1: متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية..... 30

لمحة عامة

تطورات الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026

2.2%	نسبة تراجع التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بإجمالي صادرات 304.3 مليون طن
30.9%	الحصة السوقية لصادرات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، بصادرات إجمالية 94 مليون طن
65%	نسبة التراجع في صادرات الغاز الطبيعي المسال من دولة قطر مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2025
71.6%	نسبة امتلاء مخزونات الغاز في سوق الاتحاد الأوروبي نهاية سبتمبر 2026 وهي الأقل لهذا الشهر منذ 15 عاماً حسب بيانات البنية التحتية للغاز الأوروبية

تطورات الهيدروجين

65 دولة	أعلنت عن خطط واستراتيجيات وطنية للهيدروجين حتى نهاية سبتمبر من عام 2026
8 دول عربية	عدد الدول العربية التي أعلنت عن خطط واستراتيجيات وطنية للهيدروجين حتى نهاية سبتمبر من عام 2026
130 مليار دولار	إجمالي الاستثمارات المؤكدة في مشاريع الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته، بحصة 16% من إجمالي الاستثمارات المعلنة حتى سبتمبر 2026
136 مشروع	المشاريع المعلنة لإنتاج واستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى نهاية سبتمبر من عام 2026، مع الإعلان عن ثلاثة مشروعات جديدة في مصر وليبيا والأردن

المصدر: أوابك

أولاً: تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي



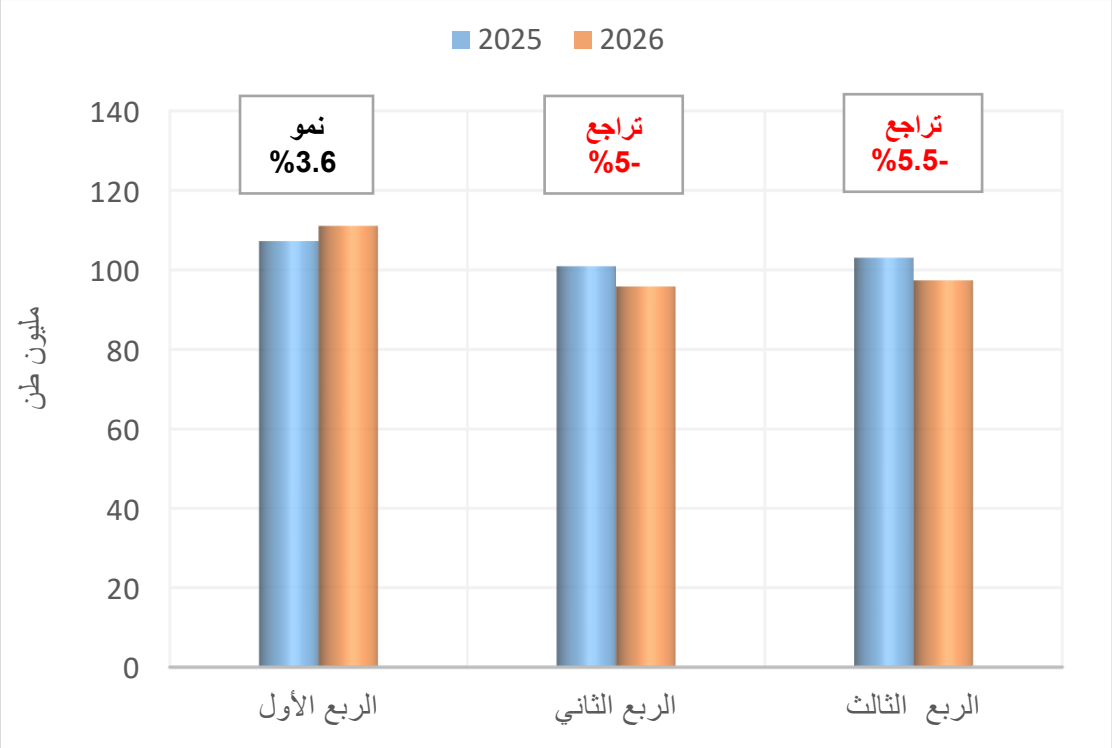
1- تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026

1-1: التطورات العالمية خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026

بعد أن سجلت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 111 مليون طن، بدأت الصادرات في التراجع بشكل واضح خلال الربع الثاني مع تقييد حركة مرور الناقلات عبر مضيق هرمز، حيث انخفضت إلى 95.83 مليون طن، بنسبة تراجع على أساس سنوي 5 %. وبالرغم من أنها شهدت تحسناً طفيفاً (على أساس ربعي) خلال الربع الثالث بوصولها إلى 97.38 مليون طن، إلا أنها كانت أقل مقارنة بالربع المماثل من 2025 الذي سجل 103.1 مليون طن، بنسبة تراجع 5.5% على أساس سنوي. وإجمالاً، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 نحو 304.3 مليون طن، وذلك في مقابل 311.3 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنسبة تراجع غير معتادة تاريخياً، بلغت على أساس سنوي 2.2%، كما هو موضح بالشكل-1.

وبهذا المستوى من الصادرات وفي ظل الوضع الراهن للسوق العالمي، فمن المتوقع أن يسجل عام 2026 أول تراجع تاريخي في التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال منذ عقود حسب تقديرات منظمة أوابك، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على الأسعار ضمن نطاقات مرتفعة حتى نهاية عام 2026.

الشكل-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و2026



- يتم احتساب الصادرات من تاريخ خروج الشحنة من ميناء التصدير بغض النظر عن تاريخ وصول الشحنة إلى وجهتها النهائية
- أحجام الصادرات الربعية لا تشمل الكميات المعاد تصديرها حتى لا يحدث تكرار في الحسابات.

المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق تتبع حركة السفن)

ويعود هذا التراجع الواضح في إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية إلى عوامل هيكلية، وأبرزها:

- تأثير الاضطرابات في منطقة الخليج العربي على حركة شحن الغاز الطبيعي المسال من دولة قطر ودولة الإمارات عبر مضيق هرمز، الذي يمثل الشريان الرئيسي لمرور نحو 90% من إنتاج الدولتين إلى الأسواق العالمية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أدت العمليات العسكرية إلى خروج وحدتين للإسالة من الخدمة بشكل كامل في "قطر للطاقة" نتيجة تعرضهما لأضرار مباشرة، مع توقعات أن تحتاج عمليات الإصلاح لفترة 3 سنوات، مما سيؤدي إلى تقليص قدرة "قطر للطاقة" على تصدير الغاز الطبيعي المسال بنسبة 17% خلال فترة الإصلاح حسب تصريح معالي وزير الطاقة القطري في سبتمبر 2026[1] بفرض تشغيل باقي الوحدات بكامل طاقتها.
- تراجع إمدادات الغاز الطبيعي المسال من بعض الدول المصدرة الأخرى مثل أستراليا والنرويج نتيجة أعمال صيانة مجدولة وطارئة.

على مستوى الدول المصدّرة، عززت **الولايات المتحدة الأمريكية** من مكانتها كأكبر مُصدّر للغاز الطبيعي المسال، مستفيدة من نقص المعروض في الإمدادات من منطقة الخليج العربي، حيث سجلت صادراتها خلال الربع الثاني من عام 2026 نحو 30.9 مليون طن، مقابل 25.4 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 21.8%. بينما بلغت صادراتها خلال الربع الثالث حوالي 31 مليون طن، مقابل 26.7 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 16.2%، الشكل-2.

وإجمالاً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، **بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال نحو 94 مليون طن، مقابل 77.3 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، محققة نمو على أساس سنوي 21.6%. بينما قفزت حصتها السوقية إلى 30.9% من إجمالي التجارة العالمية، وهي الحصة الأعلى تاريخياً منذ دخول الولايات المتحدة ضمن قائمة المصدرين عام 2016.**

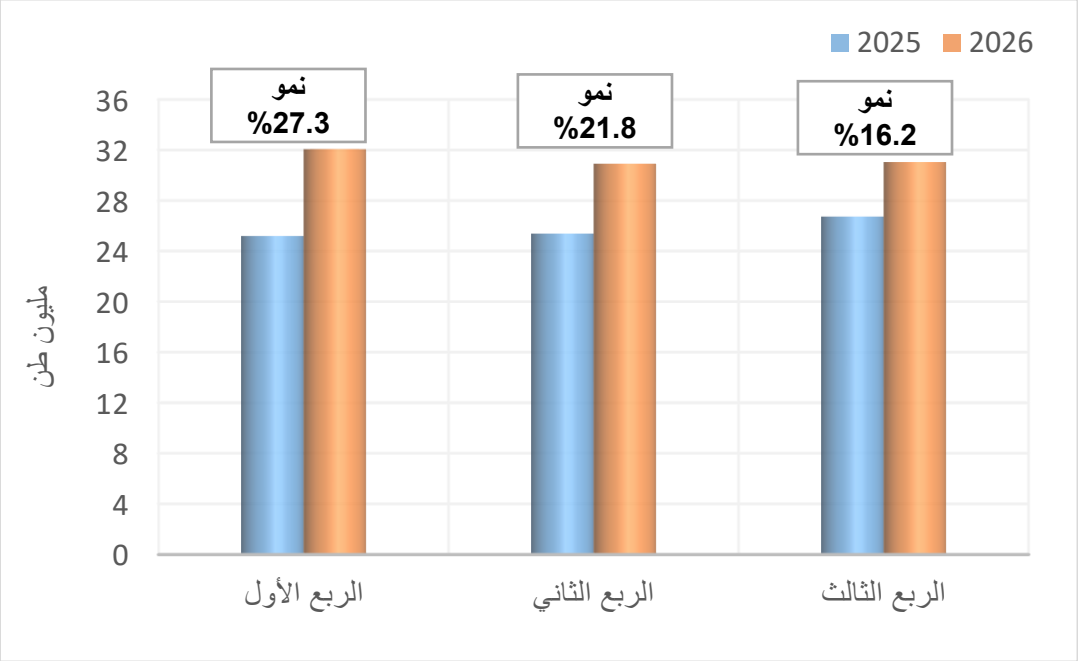
تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز صادراتها من خلال إدخال مشاريع إسالة جديدة على خريطة التشغيل التجاري، وكذلك منح تراخيص لزيادة الصادرات من محطات قائمة، كالتالي:

- حصول شركة Venture Global المطورة لمشروع Plaquemines LNG على تصريح من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شهر مارس 2026، لرفع الصادرات بنحو 13%. وبموجب التصريح الجديد، يحق للشركة رفع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال من 3.5 مليار قدم مكعب/اليوم إلى 3.85 مليار قدم مكعب/اليوم، وهو ما يعني الوصول بالصادرات إلى 29 مليون طن/السنة.

[1] جاء تصريح معالي وزير الطاقة القطري على الصفحة الرسمية لشركة قطر للطاقة على موقع إكس.

- بداية إنتاج الغاز الطبيعي المسال من وحدة الإسالة الأولى في مشروع Golden Pass LNG وهو المشروع المشترك بين شركة قطر للطاقة وشركة ExxonMobil الأمريكية (بحصة 30/70%). وتحميل أول شحنة في شهر أبريل 2026. ثم أعقب ذلك تحميل شحنات إضافية توجهت إلى أسواق أوروبية وآسيوية. ومن المخطط تشغيل وحدات الإسالة المتبقية في المشروع العملاق (الوحدة الثانية والثالثة) خلال عام 2027.
- اكتمال تشغيل المرحلة التوسعية الثالثة CCL Stage 3 لمحطة Corpus Christi بكامل طاقاتها. وهي المرحلة التي تضم سبع وحدات إسالة متوسطة الحجم بطاقة إجمالية 10 مليون طن/السنة. جدير بالذكر أن أربع وحدات بدأ تشغيلها في عام 2025، ثم توالى تشغيل الوحدات الثلاث المتبقية تباعاً (الخامسة والسادسة والسابعة) خلال عام 2026.

الشكل-2: تطور صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و2026



المصدر: أوابك (بيانات أولية)، EIA

وفي **أستراليا**، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من عام 2026 نحو 18.9 مليون طن، وهي نفس صادرات الربع المماثل من العام الماضي 2025، بينما قفزت الصادرات خلال الربع الثالث إلى 20.77 مليون طن، مقابل 19 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 9.3%. وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بلغت صادرات أستراليا نحو 59.5 مليون طن، مقابل 57.1 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنسبة نمو على

أساس سنوي 4.1%. وعلى إثر تلك التطورات، عززت أستراليا **من مكانتها في المرتبة الثانية عالمياً** ضمن قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال بحصة سوقية 19.6%.

في **دولة قطر**، سجلت الصادرات خلال الربع الثاني من 2026 انخفاضاً حاداً غير معتاد حيث تراجعت إلى 2.3 مليون طن، مقابل 19.4 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2025، أي بنسبة تراجع بلغت على أساس سنوي 88.2%. وبالرغم من التحسن في الصادرات الذي شهده الربع الثالث حيث سجلت 4.46 مليون طن، لكنها ظلت متأثرة بشكل كبير مقارنة بالربع المماثل من 2025، بنسبة تراجع على أساس سنوي 77.6%. ويعود هذا التراجع غير المسبوق إلى اضطراب عمليات الإنتاج في منشأة "رأس لفان" منذ بداية شهر مارس 2026، واضطرابات شحن الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز بسبب الأوضاع في منطقة الخليج العربي.

وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بلغت صادرات دولة قطر نحو 21.3 مليون طن، مقابل 60.9 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بتراجع على أساس سنوي 65%، وبحصة سوقية 7% من إجمالي التجارة العالمية.

أما في **روسيا**، فقد انتعشت صادراتها بشكل ملحوظ خلال الربعين الثاني والثالث، حيث ارتفعت صادراتها خلال الربع الثاني لتسجل 8.69 مليون طن، مقابل 7.5 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 15.9%. بينما بلغت الصادرات خلال الربع الثالث نحو 7.89 مليون طن، مقابل 6.52 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنمو على أساس سنوي 21.1%. وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من 2026، بلغت صادرات روسيا 25.34 مليون طن، مقابل **22.20** مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 14.2%، وبحصة سوقية **8.3%، لتقفز إلى المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا**.

ويعود هذا النمو الملحوظ في صادرات روسيا وتحقيقها لمعدلات قياسية في هذه الفترة من العام، إلى الاستفادة من تراجع المعروض في السوق العالمي، نتيجة توقف إمدادات الغاز من دولة قطر التي كانت تساهم وحدها بنحو 19% من إجمالي الإمدادات العالمية.

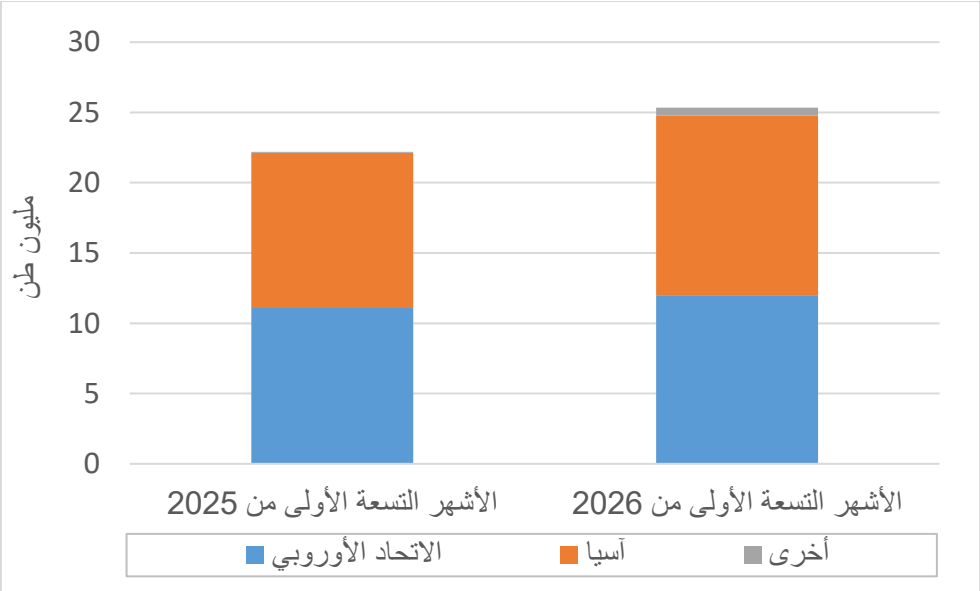
أما على صعيد الوجهات المستقبلة لشحنات الغاز الطبيعي المسال الروسية، فقد شهدت الشحنات المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً على أساس سنوي رغم الدعوات المتجددة للتخلص من الغاز الروسي في منظومة الطاقة الأوروبية، حيث استوردت دول الاتحاد الأوروبي قرابة 12 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقارنة بـ 11.2 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنمو

على أساس سنوي نسبته 7.1% (الشكل-3). ونتيجة لذلك، استحوذ سوق الاتحاد الأوروبي على 47.2% من إجمالي صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة محل الدراسة.

كما شهدت الصادرات الروسية المتجهة إلى الأسواق الآسيوية نمواً ملحوظا خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 حيث سجلت 12.82 مليون طن، مقابل 11 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بنمو على أساس سنوي 16.6%. وقد كانت الصين المستورد الآسيوي الأكبر من روسيا التي قفزت وارداتها من الغاز الطبيعي المسال الروسي بنسبة 59%. وقد استحوذ السوق الآسيوي بقيادة الصين على 50.6% من إجمالي الصادرات الروسية.

وبخلاف الشحنات الروسية المتجهة إلى السوق الأوروبي والسوق الآسيوي، تشير بيانات تتبع السفن إلى أن هناك ما يقارب 570 ألف طن من الغاز الطبيعي المسال ذهبت إلى وجهات غير محددة، لتشكل هذه الفئة نحو 2.2% من إجمالي الصادرات.

الشكل-3: تطور صادرات روسيا الاتحادية من الغاز الطبيعي المسال حسب الوجهات خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و2026



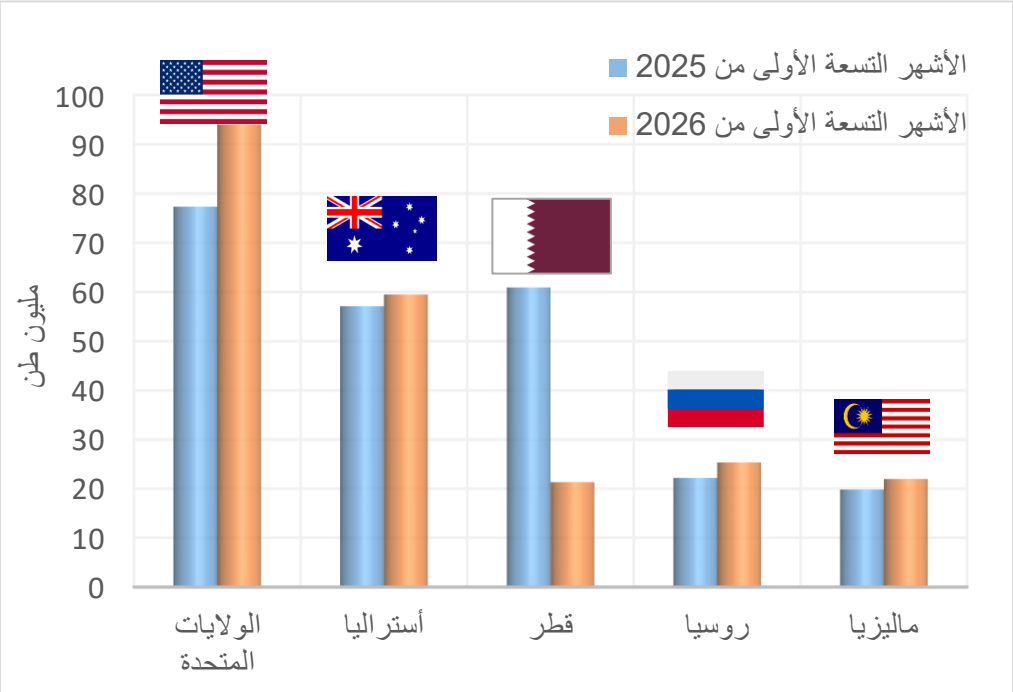
المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق تتبع حركة السفن)

أما في **ماليزيا**، فقد بلغت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من 2026 نحو 7.7 مليون طن، مقابل 5.5 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 41.2%، حيث كانت صادرات العام الماضي 2025 أقل من مستوياتها المعتادة بسبب حريق في أحد خطوط نقل الغاز المحلي، والذي أثر على صادرات الغاز الطبيعي المسال. بينما سجلت الصادرات خلال

الربع الثالث نحو 6.6 مليون طن، مقابل قرابة 6.5 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنمو على أساس سنوي 1.7%. **وإجمالاً صدرت ماليزيا حوالي 21.95 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، مقابل 19.81 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 10.8%، بينما بلغت حصتها السوقية 7.2%، لتحل في المرتبة الرابعة عالمياً.**

يلخص الشكل-4، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و 2026.

الشكل-4: صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و2026



المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق تتبع حركة السفن)

بخلاف تطورات الدول الخمس الكبرى، كان من أبرز تطورات عام 2026، ارتفاع معدلات تصدير الغاز الطبيعي المسال من **كندا** التي انضمت لقائمة الدول المصدرة للمرة الأولى في تاريخها منتصف عام 2025. فخلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، صدرت كندا نحو 7.9 مليون طن، وذلك مقابل 0.93 مليون طن فقط خلال نفس الفترة من عام 2025، بنمو 752%. وفي ذلك دلالة واضحة على استمرار رفع معدلات الإسالة في مشروع LNG Canada، الذي تقدر طاقته الاسمية بنحو 14 مليون طن/السنة.

وقد كان لنمو الصادرات من كندا أثر مهم في رفد السوق العالمي بإمدادات إضافية من الغاز الطبيعي المسال، التي ساهمت في التعويض جزئياً، من حجم التراجع الكبير في صادرات منطقة الخليج العربي. **كما يعزز انضمام كندا من حصة منطقة أمريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة، في السوق العالمي للغاز المسال.**

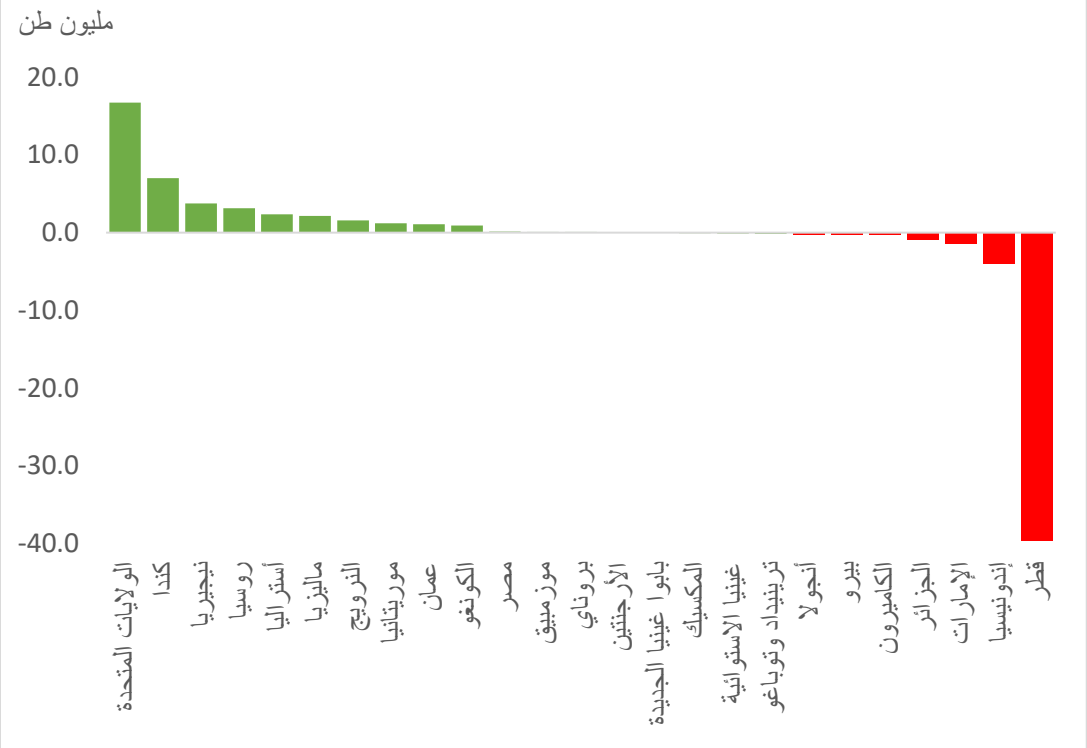
كما نجحت نيجيريا في تعزيز صادراتها مجدداً، حيث بلغت خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 نحو 14.36 مليون طن، مقابل 10.6 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بنمو على أساس سنوي 35.6%. جدير بالذكر أن صادرات نيجيريا من الغاز الطبيعي المسال كانت قد شهدت تراجعاً حاداً في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع الإنتاج المحلي من الغاز، لكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى بشكل ملحوظ منذ بداية عام 2026، لتعزز من مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في أفريقيا.

كما نجحت الكونغو في رفع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2026 بعد تشغيل المرحلة الثانية من مشروع Congo LNG الذي تقوم بتطويره شركة Eni الإيطالية في شهر فبراير 2026. حيث بلغت الصادرات خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 نحو 1.3 مليون طن، مقابل 0.38 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بنمو على أساس سنوي 241%. جدير بالذكر أن المرحلة الثانية بطاقة 2.4 مليون طن/السنة، وبتشغيلها ترتفع الطاقة الإنتاجية للمشروع بمرحلتيه إلى 3 مليون طن/السنة.

وفي مقابل هذا النمو في الإمدادات، شهدت دولاً أخرى تراجعاً واضحاً في حجم صادراتها لأسباب متنوعة من بينها أعمال صيانة، ارتفاع الطلب المحلي على الغاز وتآكل حجم الفائض للتصدير، أو عدم توافر بنية تحتية للإسالة. ففي الكاميرون، توقفت الصادرات في شهر يوليو، بعد أن غادرت وحدة الإسالة العائمة Hilli Episeyo سواحل الكاميرون، حيث انتهت اتفاقية التأجير بين شركة Golar LNG المالكة والمشغلة للوحدة، والمؤسسة الوطنية للهيدروكربونات في الكاميرون بعد فترة تأجير استمرت 8 سنوات. وتعد Hilli Episeyo وحدة الإسالة الوحيدة في الكاميرون، وبمغادرتها لن تتمكن الكاميرون من إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال.

يوضح الشكل-5، التغير السنوي في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 و2026 حسب كل دولة، حيث ساهم النمو القوي في صادرات الولايات المتحدة وكندا ونيجيريا روسيا وأستراليا على وجه الخصوص في تعويض الفقد في إمدادات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج العربي بشكل كبير.

الشكل-5: التغير الحجمي (مليون طن) في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 و 2026، حسب الدولة



المصدر: أوابك (بيانات أولية)

2-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في الدول العربية خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026

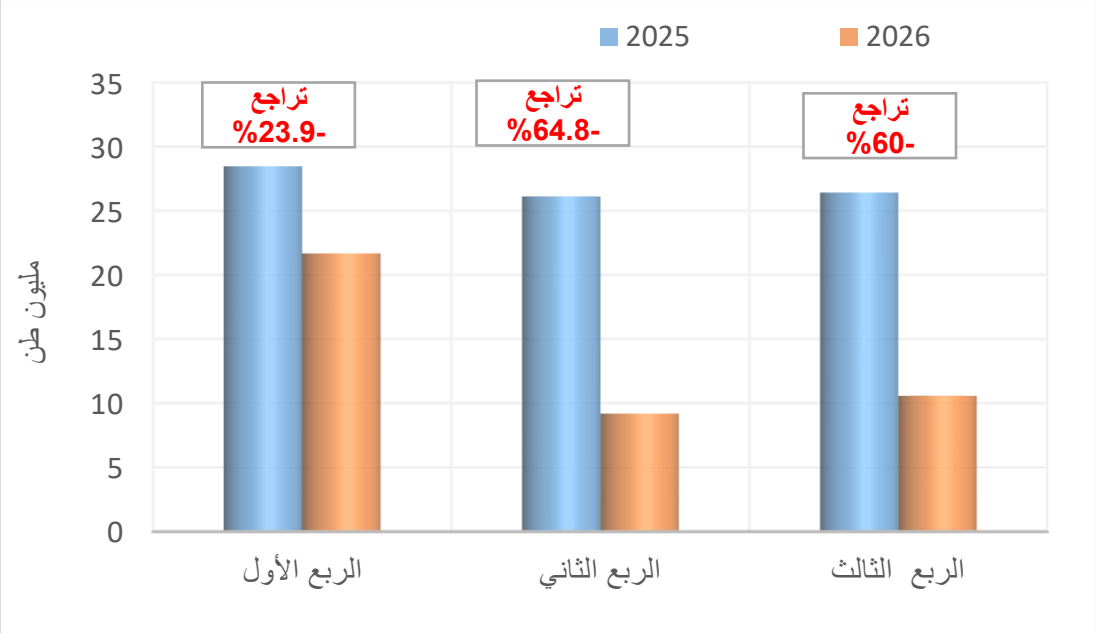
تضم المجموعة العربية ست دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال هي دولة الإمارات، والجزائر، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ومصر، إضافة إلى موريتانيا التي انضمت إلى القائمة **بعد تشغيل مشروع "السلحفاة-أحميم" الكبير في أبريل 2025.** ولقد انعكست الاضطرابات في منطقة الخليج العربي بشكل واضح على أداء صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال منذ الربع الأول، وامتدت آثارها إلى الربعين الثاني والثالث من 2026. إذ سجلت خلال الربع الثاني تراجعاً كبيراً لتبلغ نحو 9.2 مليون طن، مقابل 26.1 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة تراجع على أساس سنوي 64.8% كما هو مبين بالشكل-6. أما خلال الربع الثالث، فقد سجلت الصادرات 10.6 مليون طن، مقابل 26.4 مليون طن خلال نفس الربع من 2025، بتراجع على أساس سنوي 60%. **وإجمالاً بلغت صادرات الدول العربية خلال الشهور التسعة الأولى من 2026 نحو 41.4 مليون طن، مقابل 81 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بتراجع غير مسبوق نسبته 48.8% على أساس سنوي.**

وبالرغم من الزيادة المسجلة في صادرات كل من سلطنة عُمان وموريتانيا، فإنها لم تكن كافية لتعويض الانخفاض في صادرات بقية الدول العربية، والتي جاءت نتيجة عدة عوامل أبرزها ما يلي:

- تراجع الصادرات من دولة قطر التي تعد تاريخياً المصدر الأكبر عربياً والثاني عالمياً، بعد تعليق العمل في مرافق الإسالة في مدينتي "مسيعيد" و"رأس لفان" الصناعيتين مطلع شهر مارس 2026. يضاف إلى ذلك، خروج وحدتين للإسالة من أصل 14 وحدة خارج الخدمة بشكل كامل لفترة يُتوقع أن تمتد لثلاث سنوات نتيجة تعرضهما لأضرار مباشرة، مما سيقلص الطاقة الإنتاجية لشركة "قطر للطاقة" بنسبة 17%، بحسب بيان شركة "قطر للطاقة".
- تراجع الصادرات من دولة الإمارات خلال الربع الثاني 2026 على وجه الخصوص، حيث تمر غالبية الصادرات عبر مضيق هرمز إلى الأسواق الآسيوية.
- تراجع الصادرات من الجزائر وتوقف الصادرات من مصر، في ضوء إعطاء الأولوية في كلا البلدين لتلبية احتياجات السوق المحلي.

وعلى إثر هذه التطورات، تراجعت الحصة السوقية الإجمالية للدول العربية المصدّرة مجتمعة إلى نحو 13.6% من إجمالي تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل-6: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و 2026



*نسب النمو (أو التراجع) لكل ربع على أساس سنوي

المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من عام 2026 نحو 0.5 مليون طن، مقابل 1.26 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة تراجع على أساس سنوي 60.4%. لكنها عاودت النمو بشكل كبير خلال الربع الثالث لتسجل 0.94 مليون طن مقابل، 0.98 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بتراجع طفيف بلغت نسبته على أساس سنوي 3.9%. وتعد محطة "أدنوك للغاز" الواقعة في جزيرة "داس"، محطة الإسالة الوحيدة في دولة الإمارات بطاقة 5.8 مليون طن/السنة. وإجمالاً خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، صدرت الإمارات نحو 2.40 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، مقابل 3.84 مليون طن عام 2025، بتراجع على أساس سنوي 37.6%.

وفي **الجمهورية الجزائرية**، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الثاني من 2026 نحو 2.41 مليون طن، مقابل 2.5 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة تراجع على أساس سنوي 5.5%. أما خلال الربع الثالث، فقد بلغت الصادرات 1.57 مليون طن، مقابل 2.1 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بتراجع على أساس سنوي 26.6%. وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من 2026، بلغت صادرات الجزائر 6 مليون طن، مقابل 6.9 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بتراجع على أساس سنوي 12.9%.

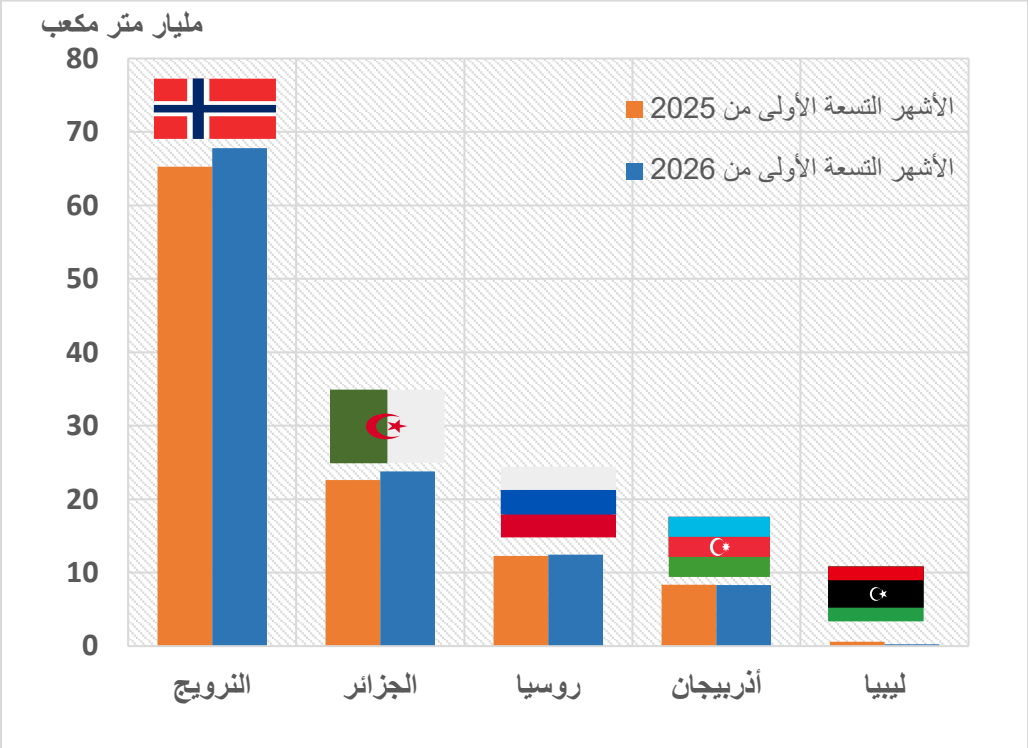
وبالرغم من ذلك، فقد حافظت الجزائر على مكانتها ضمن قائمة أكبر خمسة موردين للغاز الطبيعي المسال إلى السوق الأوروبي، وبالأخص سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27)، وهي القائمة التي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والنرويج، ونيجيريا.

وإلى جانب الغاز الطبيعي المسال، استمرت الجزائر في المساهمة بدور فعال في تأمين احتياجات أسواق دول الاتحاد الأوروبي من الغاز عبر خطوط الأنابيب الممتدة من الجزائر إلى إيطاليا وإسبانيا، وتنامت أهميتها بشكل أكبر بعد توقف نقل إمدادات الغاز الروسي عبر أوكرانيا مطلع عام 2025، واضطرابات شحن الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج.

فخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، رفعت الجزائر صادراتها من الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى إيطاليا وإسبانيا، لتبلغ وفق تقديرات أوابك الأولية استناداً إلى بيانات مشغلي شبكات نقل الغاز الأوروبية إلى 23.8 مليار متر مكعب، وذلك في مقابل نحو 22.6 مليار متر مكعب خلال نفس الفترة من 2025، بنسبة نمو بلغت على أساس سنوي 5.3%. **وبهذه المستويات عززت الجزائر من موقعها كثاني أكبر مصدر لغاز الأنابيب لدول الاتحاد، بل ومتجاوزةً حصص كل من روسيا، وأذربيجان، وليبيا مجتمعة، التي بلغت 21 مليار**

متر مكعب خلال نفس الفترة، بينما ظلت النرويج المصدر الأكبر لدول الاتحاد بإجمالي 67.8 مليار متر مكعب، كما هو مبين بالشكل-7.

الشكل-7: صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب* إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) خلال أول تسعة أشهر من عامي 2025 و2026



*صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب فقط، ولا تشمل صادرات الغاز الطبيعي المسال

المصدر: أوابك، شبكة البنية التحتية للدول الأوروبية

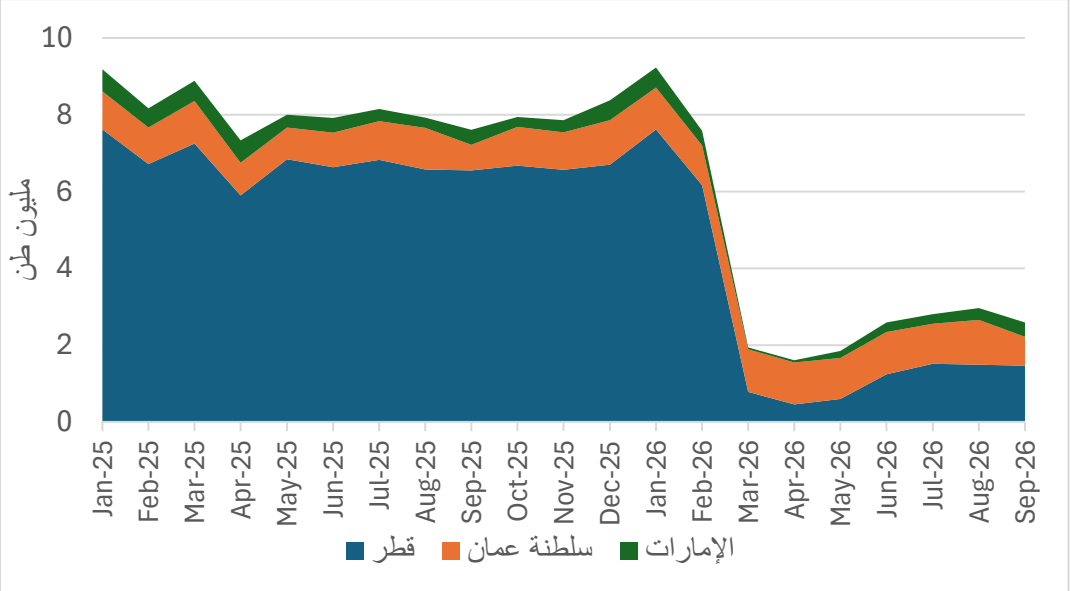
في **دولة قطر**، سجلت الصادرات خلال الربع الثاني من 2026 انخفاضاً حاداً غير معتاد حيث تراجعت إلى 2.3 مليون طن، مقابل 19.4 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2025، أي بنسبة تراجع بلغت على أساس سنوي 88.2%. وبالرغم من التحسن في الصادرات الذي شهده الربع الثالث حيث سجلت 4.46 مليون طن، لكنها ظلت متأثرة بشكل كبير مقارنة بالربع المماثل من 2025، بنسبة تراجع على أساس سنوي 77.6%. ويعود هذا التراجع غير المسبوق إلى اضطراب عمليات الإنتاج في منشأة رأس لفان منذ بداية شهر مارس 2026، واضطرابات شحن الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز بسبب الأوضاع في منطقة الخليج العربي. **وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بلغت صادرات دولة قطر نحو 21.3 مليون طن، مقابل 60.9 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بتراجع على أساس سنوي 65%، وبحصة سوقية 7% من إجمالي التجارة العالمية.**

وفي **سلطنة عمان**، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الثاني من عام 2026 نحو 3.3 مليون طن، مقابل 2.6 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 25.9%، أما خلال الربع الثالث، فقد بلغت الصادرات 3 مليون طن، مقابل 2.8 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنمو على أساس سنوي 7.5%. وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من 2026، بلغت صادرات سلطنة عمان ما يقارب 9.5 مليون طن، مقابل 8.4 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بنمو على أساس سنوي 12.8%.

جدير بالذكر أن صادرات سلطنة عمان لم تتأثر من اضطرابات حركة السفن في مضيق هرمز، حيث تقع محطة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال في "قلهات" بولاية صور، بعيداً عن مضيق هرمز. ولذلك تعد سلطنة عمان الأقل اعتماداً على المضيق بين الدول الخليجية المصدرة، حيث تتوجه غالبية شحناتها بنسبة 91% إلى الأسواق الآسيوية مباشرة دون الحاجة إلى العبور عبر المضيق. أما النسبة المتبقية والتي تمثل 9% فقط فتمثل الشحنات التي تمر عبر المضيق من السلطنة، وتتوجه إلى دبي والكويت ضمن مبيعات السوق الفوري، علماً بأنها شحنات طارئة لا تمر بصفة شهرية وإنما حسب احتياجات السوق الفوري التي ترتفع عادة خلال شهور الصيف.

يوضح الشكل-8، تطور صادرات منطقة الخليج العربي من الغاز الطبيعي المسال على أساس شهري منذ بداية عام 2025، والذي يظهر عدم تأثر صادرات سلطنة عمان بأزمة مضيق هرمز، بينما يظهر تأثر صادرات كل من دولة قطر ودولة الإمارات منذ شهر مارس 2026.

الشكل-8: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج العربي على أساس شهري

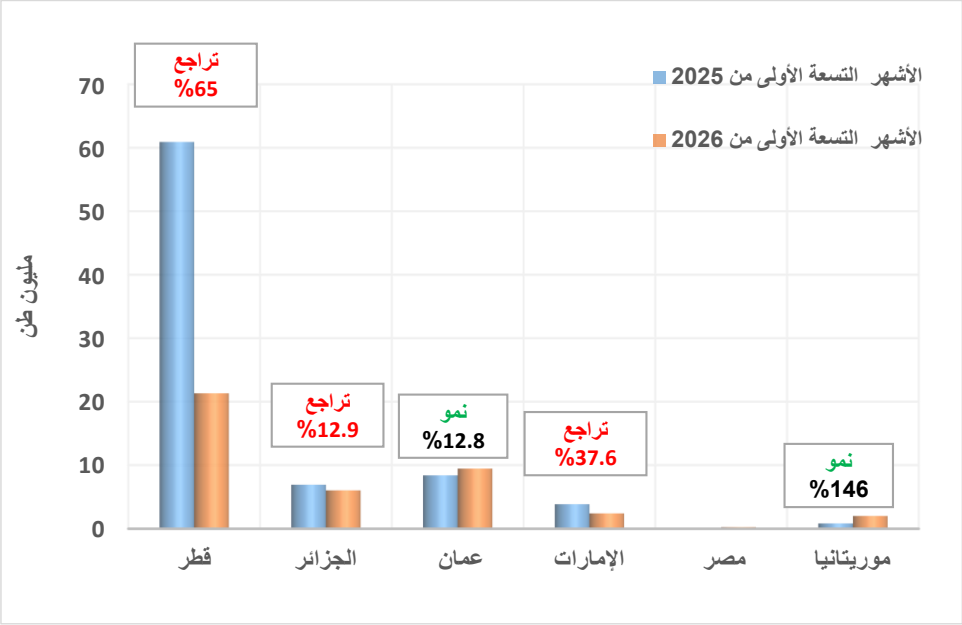


المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

في **جمهورية مصر العربية**، بلغت الصادرات خلال الربع الثاني من 2026 نحو 0.08 مليون طن، علماً بأنه لم يتم تصدير أي شحنات خلال الفترة المماثلة من 2025، أما خلال الربع الثالث فلم يتم تصدير أية شحنات. وبحسب بيان وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، فإن تصدير عدد من شحنات الغاز الطبيعي المسال من مجمع "إدكو للإسالة" خلال عام 2026، يأتي في إطار التزام مصر بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع شركاء الاستثمار الأجانب وتحفيزهم على ضخ استثمارات إضافية لزيادة الإنتاج المحلي من الغاز، مع تحقيق قيمة مضافة، وتعظيم الاستفادة من مصانع الإسالة المصرية دعماً لدور مصر كمركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز.

أما في **موريتانيا**، فقد بلغت صادراتها خلال الربع الثاني من عام 2026 نحو 0.65 مليون طن، مقابل 0.3 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنمو على أساس سنوي ~ 125%، وخلال الربع الثالث بلغت الصادرات 0.64 مليون طن، مقابل 0.5 مليون طن خلال عام 2025، بنمو على أساس سنوي 22.8%. وإجمالا على مدار الأشهر التسعة الأولى من 2026، صدرت موريتانيا 2 مليون طن، مقابل 0.81 مليون طن خلال عام 2025، بنمو سنوي 145.8%، علماً بأن مشروع حقل "السلحفاة-أحميم الكبير" (GTA) بدأ التشغيل في شهر أبريل 2025. ومن الملاحظ أن الصادرات الفعلية تفوق الطاقة الإسمية للمرحلة الأولى من المشروع والتي تقدر بنحو 2.3 مليون طن/السنة. ويشكل هذا المشروع علامة فارقة في تاريخ موريتانيا، ويمهد الطريق أمام تنفيذ مراحل جديدة في المشروع لاستغلال احتياطيات الحقل التي تقدر بنحو 15 تريليون قدم مكعب. يلخص الشكل-9، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و2026.

الشكل-9: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 و2026



المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

2- تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني والثالث 2026

أما من جانب تطور الواردات، فقد بلغ إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من 2026 نحو 93.5 مليون طن، مقابل 99.2 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025 بنسبة تراجع على أساس سنوي 5.8%. بينما بلغت الواردات خلال الربع الثالث 96.36 مليون طن، مقابل 101.5 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بتراجع على أساس سنوي 5.1%. وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من 2026، بلغ إجمالي الواردات نحو 303 مليون طن، مقابل 308.4 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بتراجع على أساس سنوي 1.8%.

ويعود تراجع الواردات إلى تأثير الاضطرابات في منطقة الخليج العربي التي أثرت على حركة مرور الناقلات عبر مضيق هرمز، والتي لم يظهر تأثيرها بشكل فوري على الواردات خلال الربع الأول 2026، حيث إن "غالبية" الشحنات المتجهة إلى موانئ الاستيراد كانت قد أبحرت من الموانئ الخليجية وكانت في طريقها لتفريغ حمولاتها حسب الوجهة النهائية. وعادة يستغرق وصول الناقلات فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أسابيع حسب المسافة بين ميناء التحميل في البلد المصدر وميناء الاستيراد في البلد المستورد، حتى تصل إلى وجهتها النهائية لتفريغ الحمولة. وعلى هذا الأساس، ومع تراجع عمليات التحميل من الموانئ الخليجية خلال الربعين الثاني والثالث، تراجعت شحنات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي. يضاف إلى ذلك، تراجع عمليات التحميل من بعض الدول المصدرة مثل إندونيسيا، وتوقف عمليات التحميل من الكاميرون بعد أن غادرت وحدة الإسالة العائمة الوحيدة في البلاد.

2-1: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في السوق الآسيوي خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026

على مستوى الأسواق، بلغ إجمالي واردات **السوق الآسيوي** خلال الربع الثاني من عام 2026 نحو **58.8** مليون طن، مقابل **62.6** مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة تراجع على أساس سنوي بلغت 6%. أما خلال الربع الثالث، فقد بلغت الواردات 64.6 مليون طن، مقابل 66.2 مليون طن خلال الربع المماثل من العام 2025، بتراجع بلغت نسبته 2.3% على أساس سنوي.

وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من 2026، بلغ إجمالي واردات السوق الآسيوي **189.8 مليون طن**، مقابل 195 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بتراجع على أساس سنوي نسبته 2.7%، بينما استحوذ على حصة 62.6% من إجمالي التجارة العالمية.

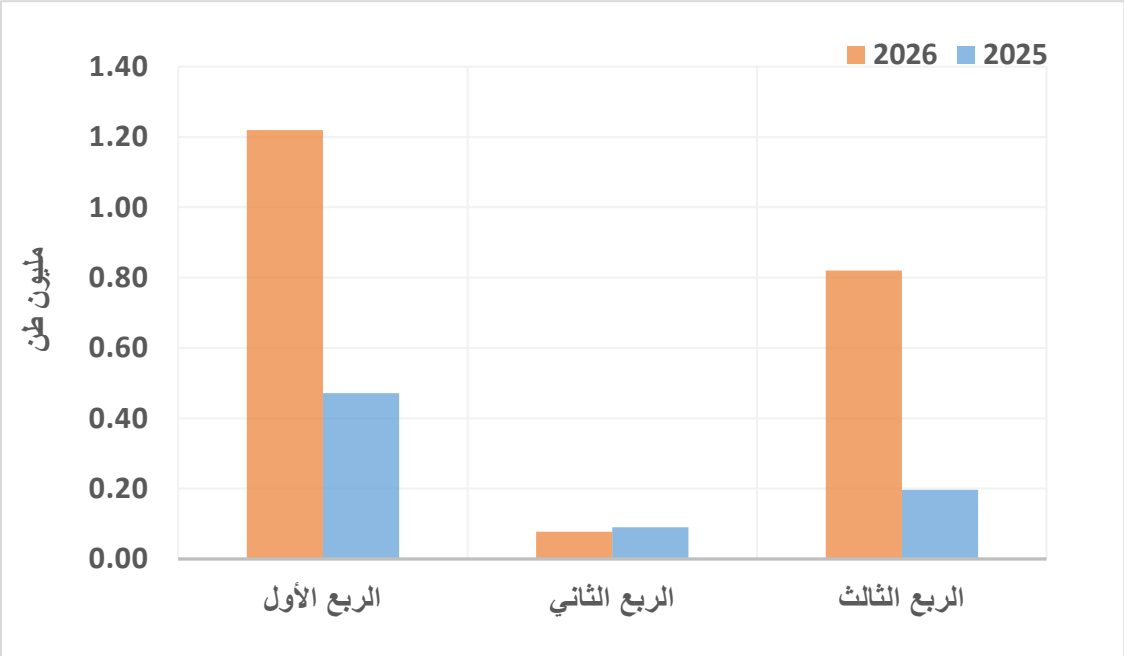
وينقسم السوق الآسيوي إلى ثلاث مناطق جغرافية هي **شرق آسيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا**.

ففي "**أسواق شرق آسيا**" التي تضم كل من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، بلغت وارداتها مجتمعة نحو 143.3 مليون طن، مقابل 149.4 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بتراجع نسبته 4.1% على أساس سنوي.

وقد جاء التراجع الأكبر من الصين، المستورد الأكبر عالمياً، حيث بلغت وارداتها خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 نحو 43.95 مليون طن، مقابل 47.3 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بتراجع على أساس سنوي نسبته 7.1%. لكن من الملفت هو استغلال الشركات الصينية ارتفاع الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال وتحسن فرص المراجحة السعرية في الأسواق الإقليمية، حيث قامت بإعادة تصدير عدد من شحنات الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2026، كما هو موضح بالشكل-10. حيث تم توجيه الشحنات إلى عدة أسواق آسيوية من بينها اليابان، وبنجلاديش، وكوريا الجنوبية، بإجمالي 2.12 مليون طن، مقابل 0.76 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بنمو على أساس سنوي نسبته قرابة 179%.

ويعكس هذا السلوك تحولاً متزايداً في دور الصين داخل سوق الغاز الطبيعي المسال، من مجرد مستورد يهدف إلى تلبية الطلب المحلي، إلى لاعب مرن يسهم في موازنة الأسواق الآسيوية، عبر إعادة توجيه الشحنات وفق فروقات الأسعار الإقليمية، بما يعزز دورها كعامل مؤثر في استقرار الأسعار الفورية في الحوض الآسيوي.

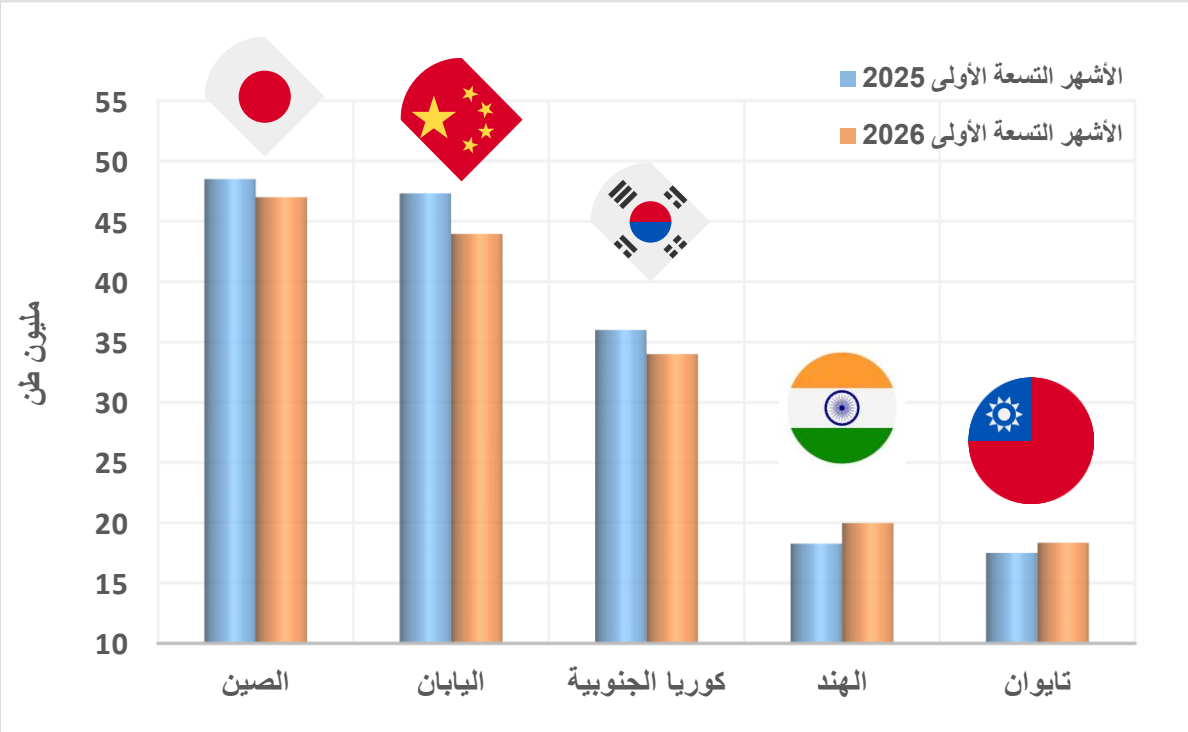
الشكل-10: نشاط إعادة تصدير شحنات الغاز الطبيعي المسال من الموانئ الصينية على أساس ربع سنوي في 2025 و 2026



المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

بينما بلغت واردات اليابان 47 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، مقابل 48.5 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025 بتراجع على أساس سنوي 3.1%. وبتلك المستويات، **استعادت اليابان مكانتها كأكبر سوق للغاز الطبيعي المسال عالمياً متخطية الصين**، التي احتلت تلك المكانة في السنوات الأخيرة. وبلغت واردات كوريا الجنوبية نحو 34 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، مقابل 36 مليون طن خلال 2025 بتراجع على أساس سنوي 5.6%، ولتحل في المرتبة الثالثة عالمياً. وفي مقابل هذه التراجعات سجلت **تايوان** نمواً في وارداتها خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 لتسجل 18.34 مليون طن، مقابل 17.5 مليون طن في 2025، بنمو على أساس سنوي 4.8%، لتحل في المرتبة الخامسة عالمياً بعد الهند كما هو مبين بالشكل-11.

الشكل-11: مقارنة واردات أكبر خمس أسواق للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 و 2026



المصدر: أوابك، بيانات التجارة الخارجية للدول المذكورة وتتبع حركة السفن

أما **"أسواق جنوب آسيا"** التي تضم كل من الهند، وباكستان، وبنجلاديش، فقد تراجعت وارداتها مجتمعة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 إلى 27.2 مليون طن، مقابل 28.7 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بتراجع 5.2% على أساس سنوي، متأثرة بتراجع واردات باكستان التي انخفضت بأكثر من 50%، حيث تعتمد باكستان كاملة على واردات الغاز الطبيعي المسال من دولة قطر.

أما بقية الأسواق الآسيوية (**جنوب شرق آسيا**)، فقد بلغت وارداتها مجتمعة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 نحو 19.3 مليون طن، مقابل 16.9 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025،

بنسبة نمو على أساس سنوي 14.2%. وقد جاء هذا النمو في الواردات رغم ارتفاع الأسعار بسبب تنامي واردات تايلاند التي تعد السوق الأكبر بين دول المنطقة، حيث تخطت وارداتها الـ 10 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقارنة بـــ 7.93 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 26.1%.

2-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في السوق الأوروبي خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026

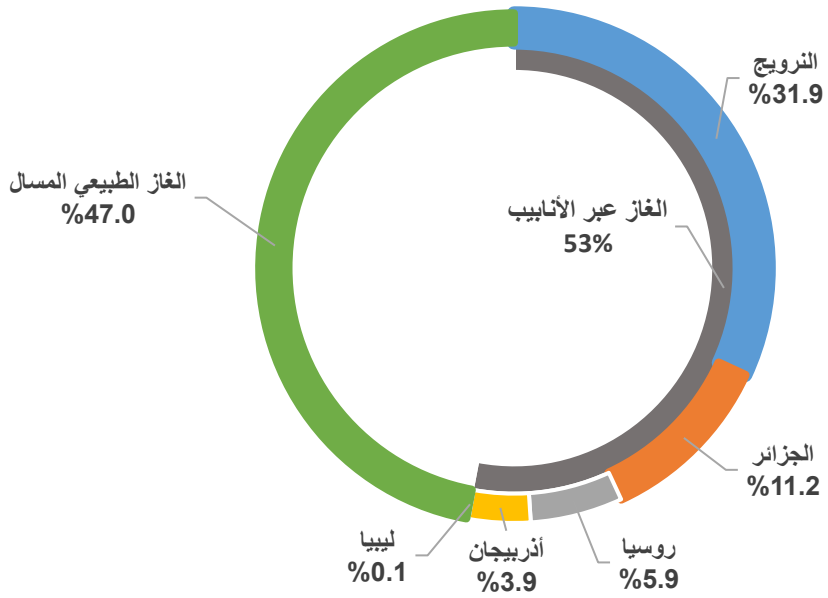
أما في السوق الأوروبي **(دول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وتركيا)**، فقد ظهر تأثير تراجع الإمدادات من منطقة الخليج العربي بشكل واضح، رغم أنه لا يعتمد بنسبه كبيرة على تلك الإمدادات. ويعود ذلك إلى أن السوق الأوروبي يعتمد بشكل كبير على الإمدادات من السوق الفوري عبر المنافسة مع السوق الآسيوي لجذب الشحنات بأسعار أعلى تجذب البائعين. وقد أدى تراجع الإمدادات من منطقة الخليج العربي التي تستهدف بشكل أساسي السوق الآسيوي بموجب تعاقدات طويلة المدة، إلى لجوء بعض الأسواق الآسيوية إلى السوق الفوري مما أشعل المنافسة مع السوق الأوروبي. وهو الأمر الذي دفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة لضمان تدفق الشحنات الفورية إلى الأسواق الأوروبية.

وفي هذا الصدد، بلغ إجمالي الواردات خلال الربع الثاني من عام 2026 نحو 26.2 مليون طن، مقابل 29.6 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة تراجع بلغت على أساس سنوي 11.4%. أما خلال الربع الثالث، فقد استمرت الواردات في التراجع لتسجل 21.5 مليون طن، مقابل 24.8 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنسبة تراجع 13.2% على أساس سنوي. وإجمالاً على مدار الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بلغ إجمالي واردات السوق الأوروبي 87.4 مليون طن، مقابل 90.3 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025 بنسبة تراجع 3.2% على أساس سنوي، **بينما بلغت حصة السوق الأوروبي نحو 28.8% من إجمالي التجارة العالمية**.

وبالنظر إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) على وجه الخصوص، فقد بلغت وارداته من الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 نحو 72.93 مليون طن، مقارنة بـ 76.36 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنسبة تراجع بلغت على أساس سنوي 4.5%. وتعد كل من فرنسا، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا، وبلجيكا أكبر الأسواق الأوروبية المستوردة للغاز الطبيعي المسال، وتشكل الدول الخمس مجتمعة نحو 74% من الشحنات الواردة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

جدير بالذكر أن سوق الاتحاد الأوروبي زاد من اعتماده على الغاز الطبيعي المسال ليحل محل إمدادات الغاز الروسي التي توقفت عبر أوكرانيا منذ بداية 2025 بعد انتهاء اتفاقية نقل الغاز بين البلدين. حيث كانت تقدر تلك الإمدادات بنحو 15 مليار متر مكعب /السنة، وتساهم في تلبية احتياجات النمسا وسلوفاكيا ومولدوفا على وجه الخصوص، ولم يتبق من إمدادات الغاز الروسية سوى تلك التي تمر عبر تركيا. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بلغت مساهمة الغاز الطبيعي المسال نحو 47% من إجمالي واردات سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) من الغاز بنوعيه، بينما بلغت حصة الإمدادات عبر خطوط الأنابيب من النرويج، والجزائر، وروسيا، وأذربيجان، وليبيا نحو 53% كما يوضح الشكل-12.

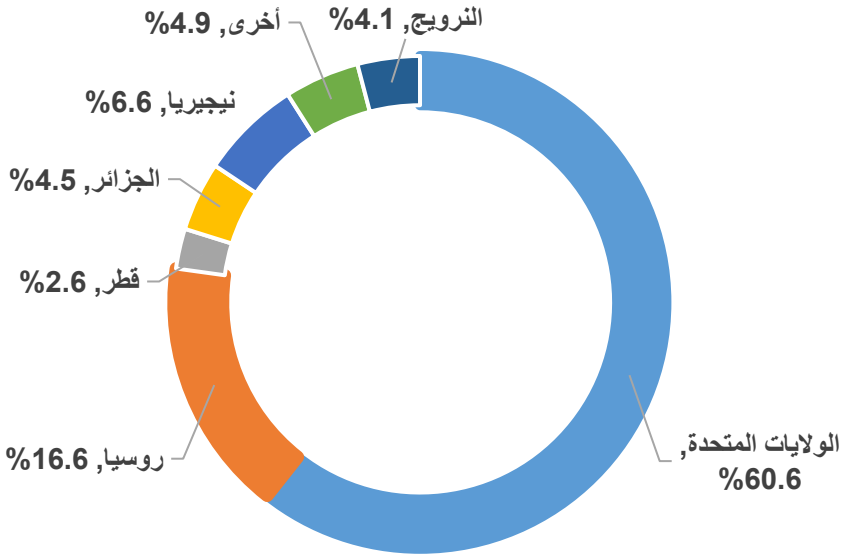
الشكل-12: توزيع واردات الاتحاد الأوروبي (EU-27) حسب المصدر خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026



المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات شبكة الغاز الأوروبية

أما على مستوى المصدرين إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27)، فقد جاء نحو 91% من الشحنات الواردة من خمس وجهات رئيسية. حيث تعد الولايات المتحدة المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسال لدول الاتحاد الأوروبي بحصة 60.6% من إجمالي الواردات. بينما جاءت روسيا في المرتبة الثانية بحصة 16.6%، وقفزت نيجيريا إلى المرتبة الثالثة بحصة 6.6%، والجزائر في المرتبة الرابعة بحصة 4.5%، بينما حلت النرويج في المرتبة الخامسة بحصة 4.1% كما هو موضح بالشكل-13.

الشكل-13: مصدرو الغاز الطبيعي المسال* إلى سوق الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026



المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

*لا تشمل صادرات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب

أما في خارج الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال في كل من تركيا وبريطانيا مجتمعة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 نحو 14.46 مليون طن، مقابل 13.97 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 3.5%.

2-3: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع الثاني والثالث عام 2026

أما في أسواق منطقة **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** التي تضم كل من الكويت والإمارات (دبي)، والأردن، ومصر، والبحرين، فقد بلغت واردات المنطقة ككل خلال الربع الثاني من عام 2026 **نحو 5.29 مليون طن، مقابل 3.76 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 40.7%. واستمرت في النمو خلال الربع الثالث لتسجل 6.65 مليون طن وهي نفس المستويات المسجلة خلال نفس الربع من عام 2025. وإجمالاً بلغ إجمالي واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2026 حوالي 15.65 مليون طن، مقابل 13.06 مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بمعدل نمو على أساس سنوي يقارب الـ 20%.**

يعود هذا النمو في واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى **تنامي احتياجات مصر** من شحنات الغاز الطبيعي المسال نظراً لعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الاستهلاك. حيث بلغت واردات مصر

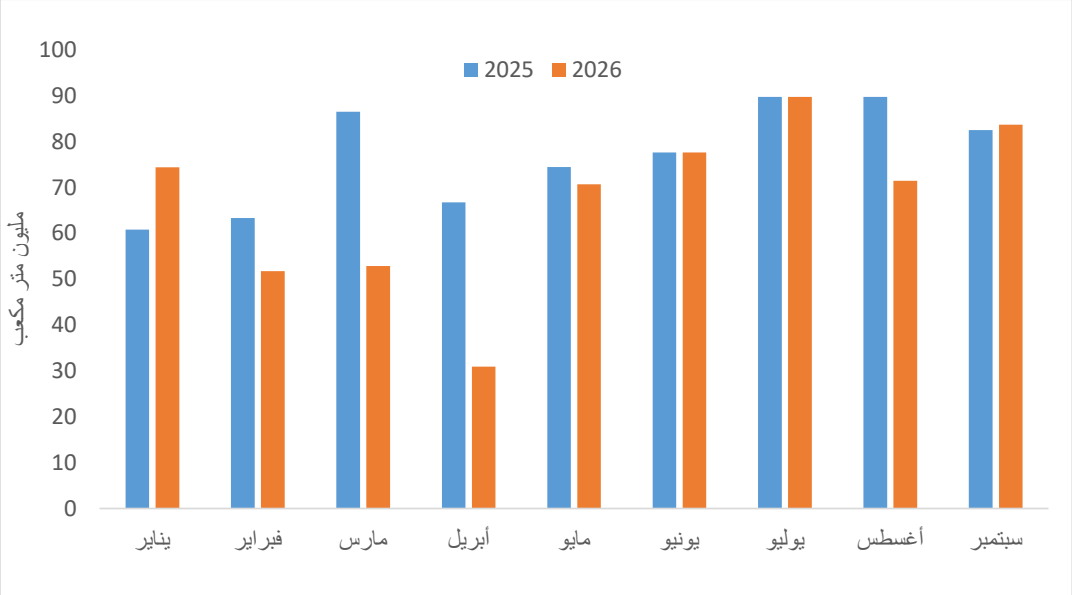
خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 نحو 10.53 مليون طن، مقابل 5.7 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي قرابة 85%. **وقد باتت مصر تتصدر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأكبر سوق للغاز الطبيعي المسال، وبحصة تناهز الـ 67% من إجمالي واردات المنطقة.**

وفي **دولة الكويت**، التي تعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من حيث طاقة التغويز في ميناء الزور التي تبلغ 22 مليون طن/السنة، بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 نحو **4.42** مليون طن، مقابل **5.74** مليون طن خلال نفس الفترة من 2025، بتراجع على أساس سنوي 23%. ويعود التراجع الحاد إلى انخفاض إمدادات الغاز الطبيعي المسال بسبب أزمة مرور الناقلات عبر مضيق هرمز، حيث لم تستقبل دولة الكويت أية شحنة للغاز الطبيعي المسال من خارج المضيق، بينما جاءت كافة الشحنات من دولة قطر حيث لا تحتاج إلى المرور عبر المضيق. لكن من المهم الإشارة إلى أن ميناء الزور يضم سعة تخزينية ضخمة من خلال ثمان صهاريج للغاز الطبيعي المسال سعة الواحد منها 225 ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال بإجمالي 1.8 مليون متر مكعب. وهذه السعة الضخمة تكفي لتشغيل المرفأ ذاتياً لمدة 12 يوماً في حال عدم استقبال أية شحنات من الخارج.

أما في الأسواق المتبقية (**البحرين، دبي، الأردن**)، فقد بلغت واردات الأردن خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 نحو 0.476 مليون طن، بتراجع سنوي 29.7%، ودبي نحو 0.236 مليون طن بتراجع سنوي 54%، بينما لم تستقبل البحرين أية شحنات خلال عام 2026.

وبخلاف الأسواق التي تستورد الغاز الطبيعي المسال بشكل مباشر عبر مرافئ التغويز، تقوم المغرب باستيراد الغاز الطبيعي المسال عبر إسبانيا، حيث يتم تغويزه وضخه عبر خط الغاز المغاربي-الأوروبي إلى المغرب. وخلال الأشهر التسعة الأولى 2026، استوردت المغرب نحو 603 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، أي ما يعادل نحو 0.44 مليون طن مكافئ من الغاز الطبيعي المسال. وذلك مقابل 692 مليون متر مكعب (0.505 مليون طن مكافئ من الغاز الطبيعي المسال) خلال نفس الفترة من 2025 بنسبة تراجع على أساس سنوي 12.8%. وقد شهدت معدلات التدفق الشهرية للغاز الطبيعي من إسبانيا إلى المغرب تراجعاً واضحاً أواخر شهر فبراير، وكذلك في شهر مارس 2026 ثم عاودت الصعود بداية من شهر مايو، لكنها كانت أقل من مستويات التدفق الشهرية خلال عام 2025 كما هو موضح بالرسم-14.

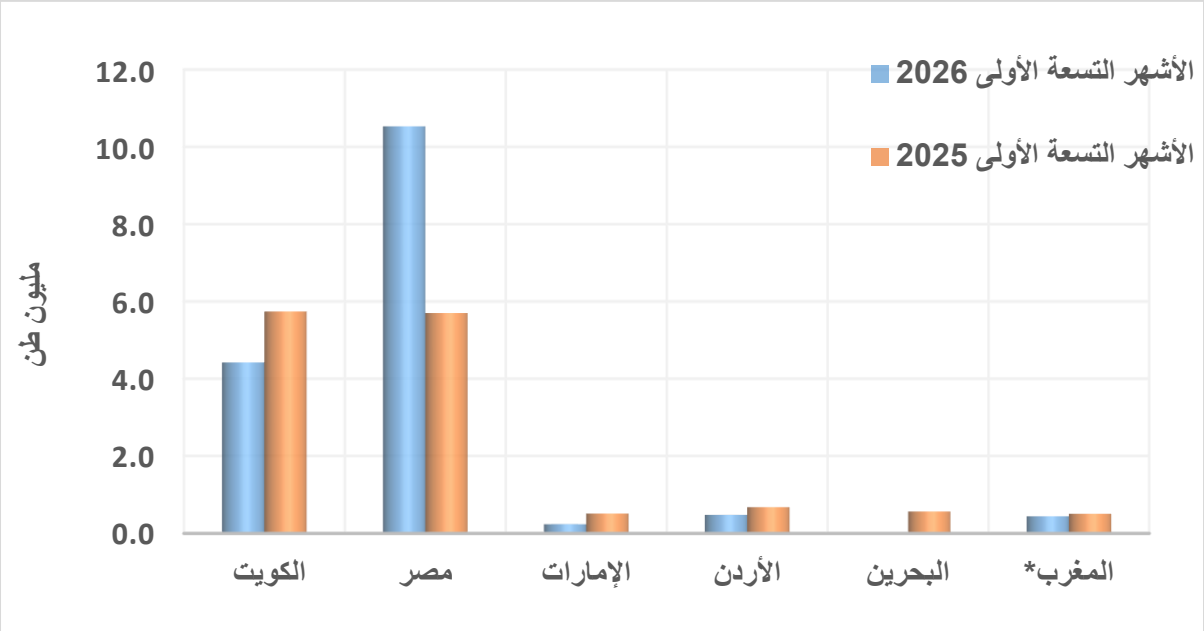
الشكل-14: تدفقات الغاز الطبيعي الشهرية من إسبانيا إلى المغرب عبر خط الغاز المغاربي الأوروبي



المصدر: حسابات أوابك استناداً إلى بيانات شبكة الغاز الأوروبية

يوضح الشكل-15، مقارنة بين إجمالي واردات كل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب الدولة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، ومقارنته مع 2025.

الشكل-15: واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و2026



*لا تستقبل المغرب شحنات الغاز الطبيعي المسال بشكل مباشر لعدم وجود بنية تحتية للتغويز، ولكن يتم استقبالها عبر مرافئ التغويز في إسبانيا وضخها إلى المغرب عبر خط الغاز المغاربي الأوروبي

المصدر: أوابك (بيانات أولية) استناداً إلى بيانات البنية التحتية الأوروبية، وتتبع حركة السفن

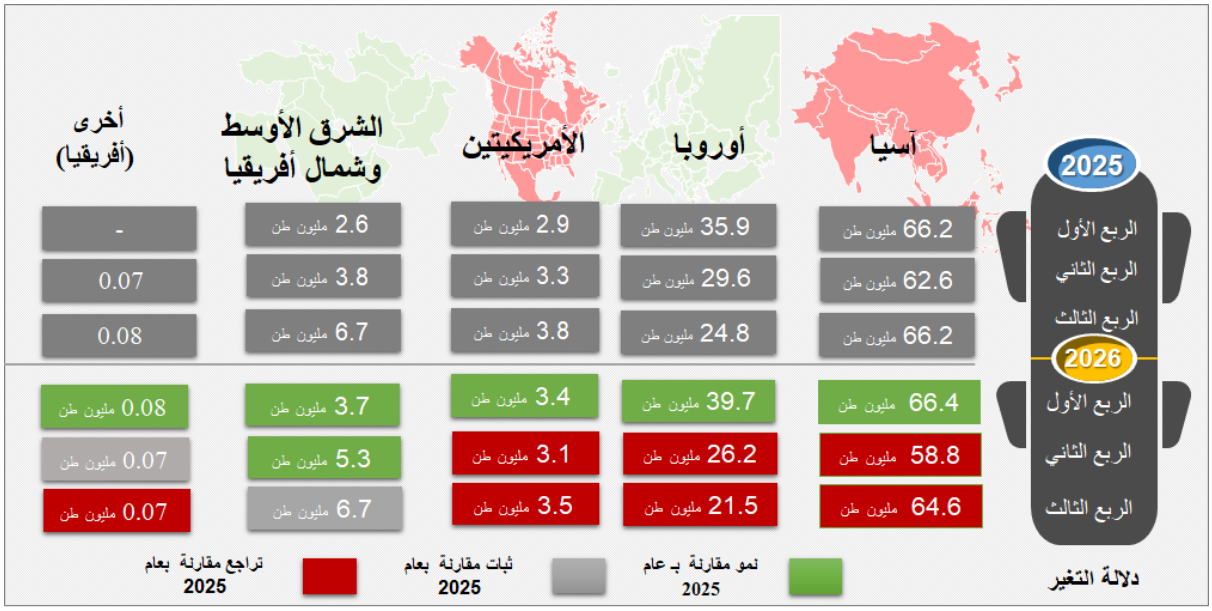
2-4: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في بقية أسواق العالم خلال الربع الثاني والثالث من 2026

بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال **في منطقة الأمريكيتين** خلال الربع الثاني من عام 2026 قرابة 3.1 مليون طن، مقابل 3.3 مليون خلال الربع المماثل من عام 2025، بتراجع على أساس سنوي نسبته 4.7%، ثم سجلت ارتفاعاً في الربع الثالث لتصل إلى 3.51 مليون طن، ولكن في مقابل 3.82 مليون خلال الربع المماثل من 2025، بتراجع على أساس سنوي 8.1%. وإجمالاً بلغت واردات منطقة الأمريكيتين خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 نحو 10 مليون طن وهي نفس مستويات العام الماضي 2025، **وبحصة سوقية 3.3%.**

أما في **أفريقيا**، فقد بلغت واردات السنغال نحو 0.21 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، مقابل 0.15 خلال نفس الفترة من عام 2025، بنمو على أساس سنوي 40%. وتعتمد السنغال على استيراد شحنات الغاز الطبيعي المسال على فترات من حين لآخر لتغذية سفينة تغويز عائمة والتي تقوم بضخ الغاز إلى سفينة عائمة أخرى لتوليد الكهرباء (Power Ship)، ثم نقل الكهرباء المولدة عبر شبكة كهربائية إلى داخل السوق المحلي.

يلخص الشكل-16، تطور واردات الأسواق المختلفة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، ومقارنته مع 2025.

الشكل-16: واردات الأسواق المختلفة على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و 2026



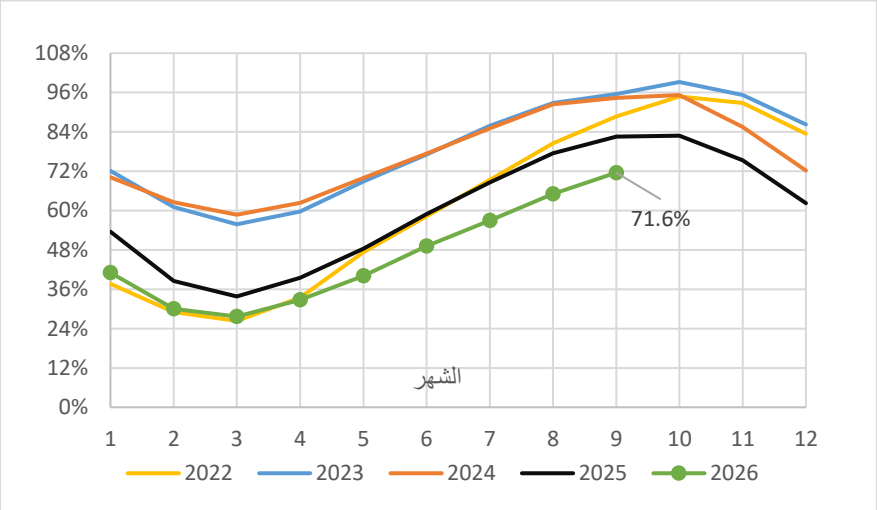
المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

3- تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026

بدأ عام 2026 على ارتفاعات قوية في أسعار الغاز في أوروبا وفقاً لمركز TTF في هولندا (المؤشر السعري المرجعي لأسعار الغاز في الأسواق الأوروبية) بسبب تنامي الطلب على الغاز في التدفئة. بالإضافة إلى المخاوف من تراجع إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة بسبب العاصفة الثلجية Fern التي ضربت البلاد وأثرت على إمدادات الغاز المحلية المغذية لمحطات الإسالة. وبسبب ما شهدته منطقة الخليج من اضطرابات في حركة ناقلات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز، أثرت على حجم الإمدادات في السوق العالمية، استمر منحنى الأسعار في الصعود مع وجود بعض التذبذبات من حين لآخر، ليسجل متوسط أسعار الغاز الأوروبية خلال الربع الثاني نحو 15.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ارتفاعاً من نحو 13.7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الأول، بزيادة 14% تقريباً.

ومع نهاية فصل الشتاء وصلت مخزونات الغاز الأوروبية إلى مستويات حرجة بلغت 32.7% نهاية شهر أبريل 2026. بدأت الأسواق الأوروبية موسم الحقن في مسعى نحو رفع مستوى المخزونات للاستعداد بكميات كافية قبل حلول فصل الشتاء المقبل، وعليه استمرت أسعار الغاز الأوروبية في الصعود. وقد عزز من اتجاه الصعود المستويات المنخفضة لمستوى ملء المخزونات تاريخياً التي بلغت نهاية شهر سبتمبر 2026 نحو 71.6% كما هو مبين بالشكل-17. وهو المستوى الأقل لهذه الشهر منذ 15عاماً، حسب بيانات شبكة البنية التحتية للغاز الأوروبية.

الشكل-17: تطور مستوى مخزونات الغاز الأوروبية القابلة للسحب على أساس شهري

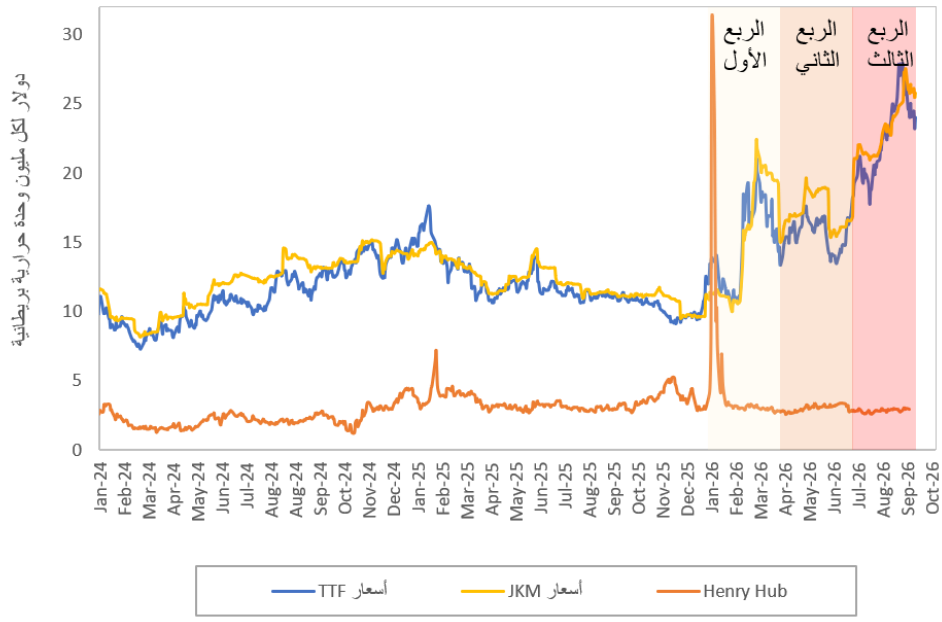


المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات شبكة الغاز الأوروبية

ومن بين العوامل الأخرى التي دعمت اتجاه صعود أسعار الغاز الأوروبية، تراجع إمدادات الغاز الطبيعي المسال بسبب بعض عمليات الصيانة التي شهدتها بعض منشآت الإسالة في عدة أسواق، وتراجع إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب من روسيا والجزائر والنرويج نتيجة أعمال الصيانة السنوية المجدولة خلال فترة الصيف. كما أدى تراجع إنتاج الطاقة المتجددة من مزارع الرياح خلال شهر سبتمبر 2026 إلى زيادة الطلب على الغاز في توليد الطاقة الكهربائية. وفي ضوء ذلك، ارتفع متوسط أسعار الغاز الأوروبية خلال الربع الثالث، إلى نحو 21.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي بزيادة 38% مقارنة بمتوسط أسعار الربع الثاني.

وفي السوق الآسيوي، اتخذت الأسعار الفورية حسب مؤشر اليابان-كوريا JKM (مؤشر شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية لأسواق اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، والصين) مساراً تصاعدياً مماثلاً لمسار TTF، خاصة في ظل موجات الحرارة التي شهدتها الأسواق الآسيوية، والتنافس مع السوق الأوروبي على شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية في ظل توقف الإمدادات من منطقة الخليج العربي. وفي هذا الصدد، ارتفع متوسط أسعار JMM خلال الربع الثاني إلى نحو 17.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقابل 13.37 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الأول بزيادة 31%، ثم استكمل مسار الصعود ليصل إلى 22.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الثالث بزيادة 26% كما هو موضح بالشكل-18.

الشكل-18: تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية



المصدر: أوابك، CME، Nymex

أما في **أمريكا الشمالية**، فقد كانت الأسعار وفقاً لمركز هنري (Henry Hub) في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر استقراراً بسبب نمو الإنتاج المحلي، وتلاشي تأثير العواصف الثلجية الذي كان واضحا منذ بداية العام. وعلى أثر ذلك، بلغ متوسط الأسعار وفقاً لمركز هنري خلال الربع الثاني نحو 2.95 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أقل من الربع الأول الذي سجل 4.73 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية الذي شهد ارتفاعاً بسبب الظروف المناخية. واستقرت الأسعار عند هذه المستويات بفارق طفيف حيث سجلت خلال الربع الثالث حوالي 2.88 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

يلخص الجدول-1 متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية (أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا).

الجدول-1: متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

الفترة	أمريكا الشمالية (مركز هنري)	أوروبا (مركز TTF)	آسيا (مؤشر اليابان كوريا JKM)
متوسط السعر خلال الربع الأول من 2026	4.76	13.7	13.37
متوسط السعر خلال الربع الثاني من 2026	2.95	15.6	17.5
متوسط السعر خلال الربع الثالث من 2026	2.88	21.5	22.1

المصدر: أوابك، CME، Nymex

4- تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة على خريطة الاستثمار

4-1: قرارات الاستثمار النهائي في مشاريع الإسالة الجديدة

بعد هذا الزخم الكبير الذي شهده عام 2025، واتخاذ قرار الاستثمار النهائي لبناء تسعة مشاريع إسالة جديدة دفعة واحدة بإجمالي 70.5 مليون طن/السنة، توقعت منظمة أوابك أن يشهد عام 2026 استمراراً لموجة جذب الاستثمارات في المشاريع الجديدة، ولكن بوتيرة أقل من العام السابق 2025، استناداً إلى أربعة أسباب رئيسية:

1) تشبع موجة قرارات الاستثمار بعد عام 2025 الاستثنائي

عدد كبير من المشاريع حصل بالفعل على قرار الاستثمار النهائي في 2025، وهو ما قد يؤثر على القرارات الاستثمارية في مشاريع جديدة.

2) ضغوط التمويل والتكاليف المتزايدة

ارتفاع تكاليف الإنشاء والفائدة يضغط على الشركات المطورة لتأجيل المشاريع المقترحة لحين تأمين شروط تمويل أفضل.

3) اشتعال المنافسة بين الشركات المطورة لمشاريع جديدة

تخوض الشركات المطورة للمشاريع التي لا تزال في مرحلة ما قبل قرار الاستثمار النهائي (Pre-FID) أو التي بدأت فيها أعمال البناء، منافسة شديدة لإبرام تعاقدات مع المشترين المحتملين.

4) انتظار وضوح توازن السوق بعد 2027

من المتوقع أن يشهد السوق العالمي طفرة في المعروض في الإمدادات نتيجة المشاريع الجديدة في الولايات المتحدة وغيرها، وهذا الأمر قد يدفع المستثمرين لمراقبة الأسعار المستقبلية قبل الالتزام بمشاريع جديدة.

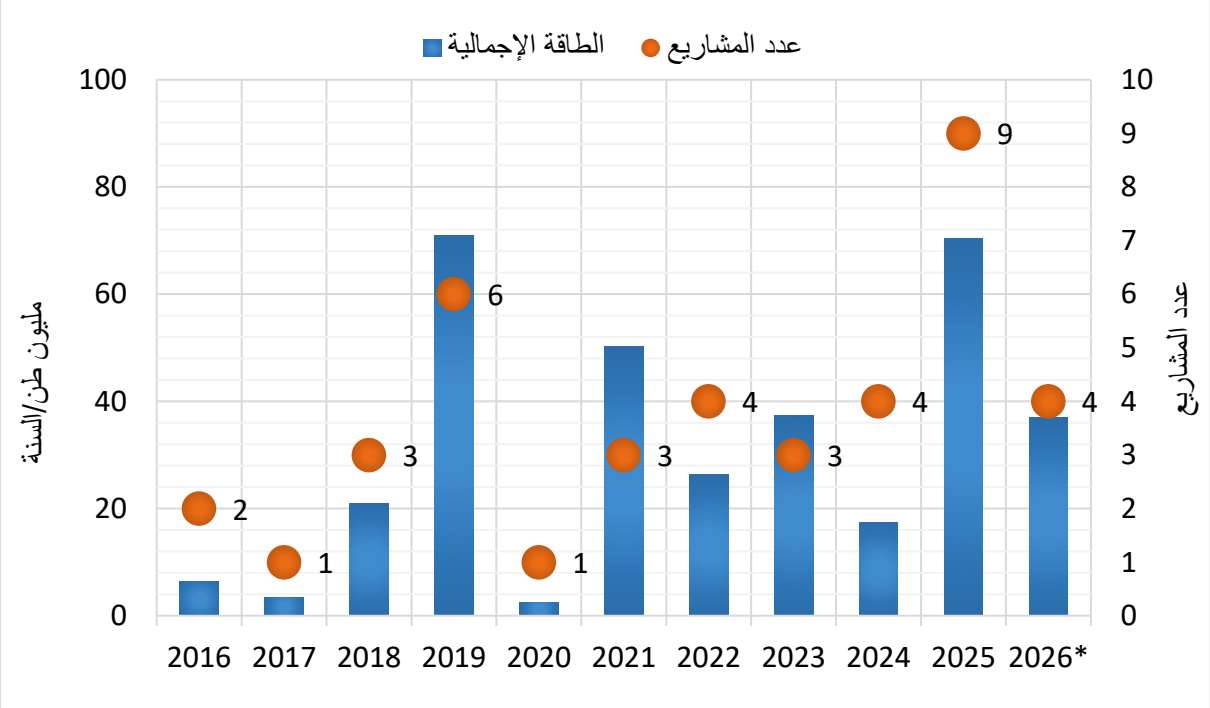
وقد جاءت التطورات الفعلية خلال عام 2026 مطابقة لتوقعات أوابك، حيث تم اتخاذ قرار الاستثمار في أربعة مشاريع جديدة وهي:

- المرحلة الثانية من مشروع **CP2 LNG** في الولايات المتحدة الذي تطوره Venture Global، بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 9 مليون طن/السنة. وكانت الشركة قد اتخذت قرار الاستثمار النهائي للمرحلة الأولى من المشروع في يوليو 2025، بطاقة أولية بلغت 14.4 مليون طن/السنة، قبل أن تقرر رفعها إلى 20 مليون طن/السنة، لتصل الطاقة التصميمية الإجمالية للمشروع، بمرحلتيه، إلى نحو 29 مليون طن/السنة، بدعم من تمويل مصرفي بقيمة 20.5 مليار دولار. ويُعد مشروع CP2 ثالث مشروعات شركةVenture Global، التي نجحت خلال الأعوام القليلة الماضية في إنشاء وتشغيل مشروعين آخرين؛ أولهما **Calcasieu Pass LNG** بطاقة تصميمية تبلغ 11.2 مليون طن/السنة، وثانيهما **Plaquemines LNG**، الذي بدأ تشغيله أواخر عام 2024، وبلغت طاقته الإنتاجية نحو 27.2 مليون طن /السنة، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الشركة.
- قرار الاستثمار النهائي لمشروع Commonwealth LNG في الولايات المتحدة، والذي سيضم ست وحدات إسالة بطاقة إجمالية 9.5 مليون طن/السنة. كما حقق المشروع الإقفال المالي بقيمة 9.75 مليار دولار لتمويل أعمال الإنشاء، ومن المخطط أن يبدأ تشغيل المرحلة الأولى من المشروع بحلول عام 2030. وفي سياق متصل، أعلنت شركة Caturus المطورة للمشروع في شهر سبتمبر عن عزمها تنفيذ مرحلة توسعية تضم خمس وحدات إسالة بطاقة إجمالية 7.75 مليون طن/السنة، ليرتفع بذلك إجمالي الطاقة التصميمية للمشروع إلى 17.25 مليون طن/السنة.

- أول وحدة إسالة عائمة في مشروع Delfin LNG في الولايات المتحدة. ويُعد المشروع الذي تطوره شركة Delfin LNG، في حال تنفيذه بهذه الطاقة، من أكبر وحدات الإسالة العائمة عالمياً. كما يمثل المشروع خطوة مهمة في تطوير صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية باستخدام تقنية الإسالة العائمة، إذ يختلف عن محطات التصدير الأمريكية القائمة والمشروعات الجاري تطويرها، التي تعتمد على وحدات إسالة ثابتة مقامة على اليابسة
- تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع LNG Canada بطاقة مماثلة للمرحلة الأولي أي 14 مليون طن/السنة، لتصل الطاقة الإجمالية للمشروع إلى 28 مليون طن/السنة. ويعد مشروع LNG Canada الأول من نوعه من كندا، وقد بدأ تشغيل أولى وحدات الإسالة فيه منتصف عام 2025، وتضم قائمة المساهمين كل من شركة Shell وPetronas الماليزية، وPetroChina الصينية، وMitsubishi اليابانية، وKorea Gas الكورية.

وبذلك، ووفقاً لهذه البيانات، فإن المشاريع الجديدة ستساهم في إضافة 36.9 مليون طن/السنة من الغاز الطبيعي المسال إلى طاقة الإسالة العالمية **في غضون ثلاث إلى خمس سنوات**، مما يعكس استمرار الاستثمارات العالمية في قطاع الغاز، وإن بوتيرة أقل من تلك المسجلة في عام 2025، كما هو موضح في الشكل-19.

الشكل-19: تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال عالمياً



*حتى نهاية سبتمبر 2026

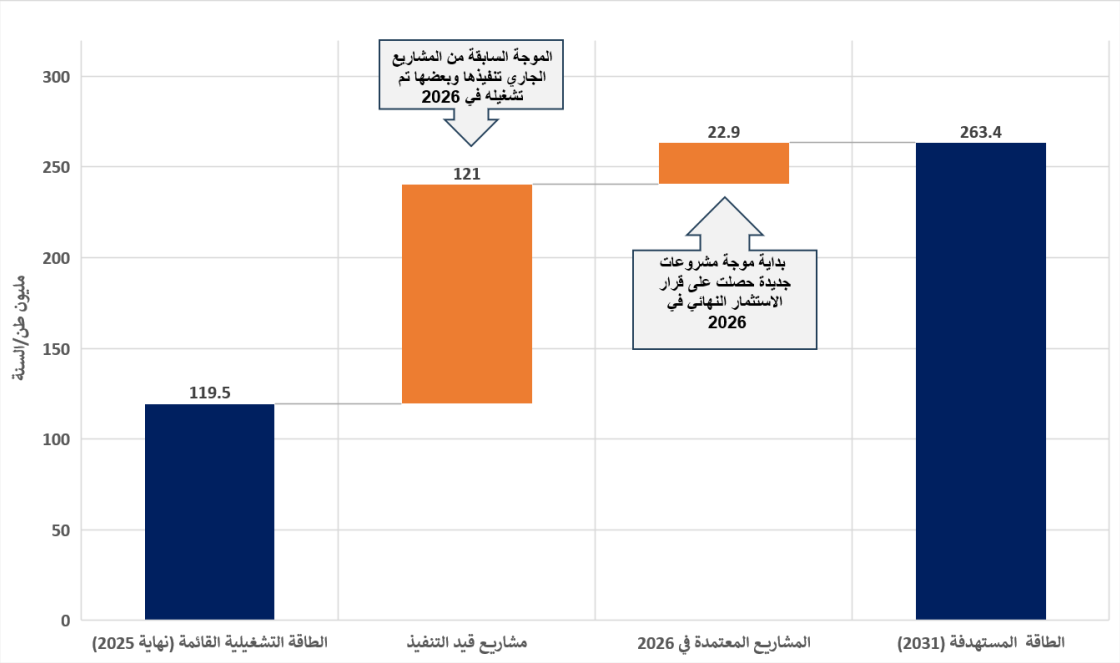
المصدر: أوابك استناداً إلى تجميع البيانات الرسمية للشركات المطورة للمشاريع

2-4: مستقبل الولايات المتحدة في السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2031

تشهد الولايات المتحدة تنفيذ نحو عشرة مشاريع جديدة، كانت قد حصلت على تراخيص تصدير مسبقة من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ومنها ما بدأ تشغيله جزئياً خلال العام الماضي 2025. حيث عادة يضم أي مشروع جديد عدة وحدات لإسالة الغاز الطبيعي والتي يتم تشغيلها تباعاً حسب تقدم العمليات الإنشائية والتشغيلية. وبخلاف المشاريع العشر قيد التنفيذ، هناك ثلاث مشروعات جديدة تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لها في عام 2026، وبدأ العمل في عمليات البناء لترتفع الحصيلة إلى 13 مشروعاً.

ومن المتوقع أن تُسهم هذه المشروعات الجديدة، إضافة إلى المحطات الثمانية العاملة حالياً في تعزيز موقع الولايات المتحدة في سوق الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2031، حيث ستصل القدرة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة وفق تقديرات أوابك المحدثة إلى 263.4 مليون طن /السنة، مقارنة بـ 119.5 مليون طن /السنة في نهاية عام 2025، أي بنسبة نمو إجمالية تُقدّر بنحو 120%، كما هو موضح بالشكل-20. وبذلك ستظل الولايات المتحدة متصدرة للمشهد العالمي للغاز الطبيعي المسال لعقود مقبلة.

الشكل-20: آفاق طاقة الإسالة* في الولايات المتحدة بحلول عام 2031 بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها والتي حصلت على قرار الاستثمار النهائي في 2026



المصدر: أوابك

5- التطورات في سوق تعاقدات الغاز الطبيعي المسال خلال 2026

5-1: نشاط التعاقدات خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026

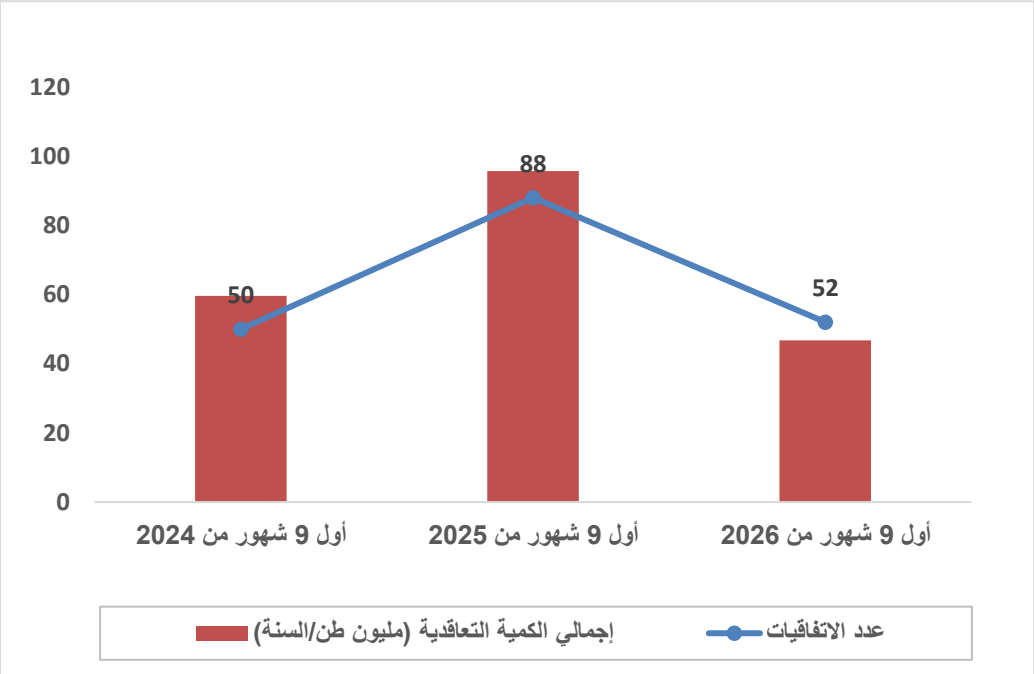
بعد طفرة التعاقدات التي شهدها الربع الأول من عام 2026، شهد الربع الثاني والربع الثالث استمراراً لنشاط توقيع تعاقدات جديدة لبيع وشراء الغاز الطبيعي المسال، سواء من قبل الشركات المطورة لمشاريع إسالة جديدة أو مشاريع قائمة (قيد التشغيل)، أو من قبل شركات الطاقة والتجارة العالمية (Trading Companies) التي تعتمد على بناء وتوزيع محافظها العالمية (Global Portfolios). ويضم سوق التعاقدات أشكالاً قانونية متنوعة منها ما هو في صورة اتفاقية بيع وشراء ملزمة (LNG SPA) والتي تصبح اتفاقية ملزمة واجبة التنفيذ. ومنها ما هو في صورة اتفاقية رؤوس أقلام أو مذكرة تفاهم (HOA/MOU)، والتي تتحول إلى اتفاقيات بيع ملزمة بعد استيفاء الشروط بين الجانبين، وأبرز هذه الشروط اتخاذ قرار الاستثمار النهائي للمشروع المُصدر للغاز الطبيعي المسال.

ووفقاً لرصد منظمة أوابك للبيانات الرسمية الصادرة عن الشركات المطورة ومنصات التداول والتجارة منذ بداية عام 2026، فقد تم خلال الربع الثاني والثالث من عام 2026 توقيع أكثر من 30 اتفاقية جديدة لبيع وشراء الغاز الطبيعي المسال بموجب فترات تعاقد متنوعة وصلت أقصاها 24 سنة كما هو الحال في الاتفاقية التي أبرمتها CPC التايوانية مع شركة Cheniere Energy الأمريكية، ليصل عدد اتفاقيات البيع والشراء منذ بداية العام 2026 وحتى نهاية شهر سبتمبر إلى 52 اتفاقية بكمية إجمالية تتراوح بين 46.1-46.7 مليون طن/السنة[2].

لكن من الملفت أن المعدل أقل مما تم توقيعه خلال نفس الفترة من عام 2024 و 2025 كما هو موضح بالشكل-21، في إشارة إلى تداعيات أزمة مضيق هرمز على نشاط توقيع الاتفاقيات الذي انحصر بشكل أساسي على المصدرين من أمريكا الشمالية وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك شركات الطاقة والتجارة العالمية التي باتت تنافس المطورين لمشاريع الإسالة.

[2] يوجد نحو خمس اتفاقيات من أصل 52 اتفاقية شراء، غير محدد بها الكمية التعاقدية أو مدة العقد، حيث تتحفظ بعض الشركات عن إعلان شروط التعاقد لاعتبارات خاصة

الشكل-21: تطور اتفاقيات بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر التسعة الأولى في الفترة 2024-2026



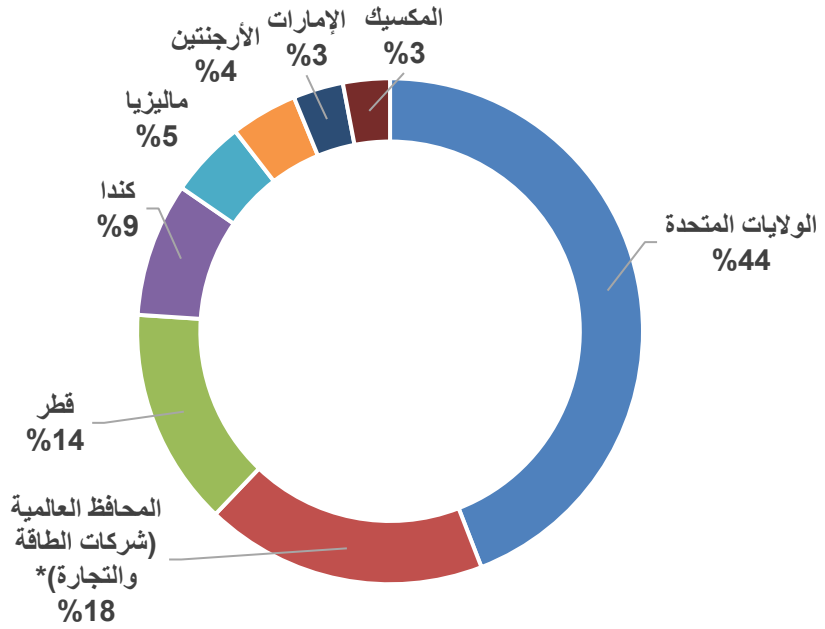
المصدر: أوابك من تحليل البيانات الرسمية للشركات المتعاقدة، ومنصات التداول والتجارة (بيانات أولية)

2-5: توزيع التعاقدات حسب المُصدر/البائع

على مستوى الجهات المصدّرة، تصدرت الشركات المطورة لمشاريع الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة نشاط التعاقدات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بعد نجاحها في إبرام 23 اتفاقية جديدة مع مشترين في الأسواق الآسيوية مثل تايوان وكوريا الجنوبية والصين، وكذلك في السوق الأوروبي مثل ألمانيا واليونان وألبانيا التي برزت كوجهة شراء جديدة للغاز الأمريكي، بالإضافة إلى مشترين يمثلون شركات تجارة عالمية مثل Trafigura. وقد بلغ مجموع الكميات التعاقدية لهذه الصفقات نحو 20.62 مليون طن/السنة، أي ما يعادل نحو 44% من إجمالي حجم التعاقدات المبرمة، وهو ما يؤكد على هيمنة الولايات المتحدة على سوق التعاقدات الجديدة وتأمين سوق لإنتاجها المستقبلي من الغاز الطبيعي المسال من المشاريع قيد الإنشاء حالياً. بينما حلت شركات الطاقة والتجارة العالمية في المرتبة الثانية ضمن قائمين المُصدرين بعد إبرام 13 اتفاقية بيع وشراء مع مشترين في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط بكميات إجمالية 8.4 مليون طن/السنة، وبحصة 18% من إجمالي التعاقدات الجديدة. ويشير هذا الاتجاه إلى توسع تلك الشركات في بناء محافظ مرنة لتلبية الطلب في الأسواق الفورية أو إعادة بيع الشحنات في وجهات أخرى. إلا أن استمرار ارتفاع هذا النوع من التعاقدات قد يؤدي مستقبلاً إلى المنافسة مع المطورين لمشاريع جديدة. وحلت دولة قطر في المرتبة الثالثة بحصة 14% من إجمالي حجم التعاقدات المبرمة، بموجب تعاقدات كانت قد أبرمت في بداية عام 2026 مع مشترين من بينهم اليابان

وماليزيا. وتوزعت النسبة المتبقية بين شركات مطورة لمشاريع جديدة في كندا (حصة 9%)، والارجنتين (4%)، والإمارات (3%) والمكسيك (3%)، وأخرى لمشروعات قائمة في ماليزيا وسلطنة بروناي بإجمالي 5%، كما هو موضح بالشكل-22.

الشكل-22: توزيع تعاقدات الغاز الطبيعي المسال حسب دولة المصدر/المنشأ (أول 9 شهور من 2026)



*من بينها Engie ، TotalEnergies ، Shell

المصدر: أوابك من تحليل البيانات الرسمية للشركات المتعاقدة ومنصات التداول والتجارة (بيانات أولية)

6- حالة المشاريع الجديدة المجدولة على خريطة التشغيل عام 2026، وأثرها على نمو المعروض والأسعار

كان من المخطط أن يشهد السوق العالمي إمدادات إضافية خلال عام 2026 مدفوعة بدخول طاقات إنتاجية جديدة حيز التشغيل في **ستة دول** تشمل الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، والمكسيك، وأستراليا، ودولة قطر، والكونغو. وتتوزع هذه الزيادة المتوقعة بين مناطق ستشهد تشغيل **خمسة مشاريع جديدة بالكامل**، وأخرى سيتم فيها **استكمال التشغيل التجاري لثلاثة مشاريع بدأ تشغيلها جزئياً خلال عام 2025**، لتصل إلى طاقتها التصميمية الكاملة خلال عام 2026.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، حدثت تطورات مهمة لعدد من هذه المشاريع، منها ما تم تشغيله حسب المخطط، ومنها ما تم تأجيله إلى عام 2027. **ففي الولايات المتحدة**، حدثت تطورات إيجابية في ثلاثة مشروعات جديدة، حيث بدأ إنتاج الغاز الطبيعي المسال من وحدة الإسالة الأولى في مشروع Golden Pass LNG وهو المشروع المشترك بين شركة قطر للطاقة وشركة ExxonMobil الأمريكية (بحصة 30/70%). ومن المخطط استكمال تشغيل باقي الوحدات خلال 2027.

أما شركة Cheniere Energy المطورة لمشروع Corpus Christi في الولايات المتحدة، فقد اتمت تشغيل كافة وحدات الإسالة المرحلة التوسعية الثالثة CCL Stage 3، بطاقة إجمالية 10 مليون طن/السنة.

وفي سياق آخر، حصلت شركة Venture Global المطورة لمشروع Plaquemines LNG على موافقة من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية على زيادة الصادرات من المشروع الذي بدأ تشغيل المرحلة الثانية منه عام 2025، بنحو 13% لسد العجز في المعروض العالمي في ظل تراجع الإمدادات من منطقة الخليج العربي. وبموجب التصريح الجديد، يحق للشركة تصدير ما يصل إلى 3.85 مليار قدم مكعب/اليوم من الغاز الأمريكي أي ما يعادل نحو 29 مليون طن/السنة.

أما خارج الولايات المتحدة، فقد بدأ تشغيل المرحلة الثانية من مشروع Congo LNG والذي تقوم بتطويره شركة Eni الإيطالية قبالة سواحل الكونغو. وتم تصدير أول شحنة للغاز الطبيعي المسال في شهر فبراير 2026، وتوالى تصدير عدة شحنات بعد هذا التاريخ إلى السوق العالمي.

وفي مقابل هذه التطورات الإيجابية التي انعكست على نمو الإمدادات، فإن مشروع توسعة "حقل الشمال-القطاع الشرقي" الذي كان من المخطط تشغيله أواخر 2026، سيتأخر تشغيله لمدة عام (أي 2027)، حسب ما صرح به وزير الطاقة في دولة قطر في شهر مارس 2026. يضاف إلى ذلك، أن الإمدادات من منشآت الإسالة في ميناء رأس لفان لا تزال أقل من مستوياتها المعتادة بسبب الاضطرابات في منطقة الخليج العربي، علاوة على خروج وحدتين لإسالة الغاز خارج الخدمة لثلاث سنوات بعد تعرضهما لأضرار مباشرة. وعلى أثر ذلك، أعلنت شركة قطر للطاقة حالة القوة القاهرة لتسليم الشحنات إلى شركة Edison الإيطالية، ومددت هذا الإعلان أكثر من مرة، وفق ما ذكرته الشركة الإيطالية على موقعها الرسمي[3].

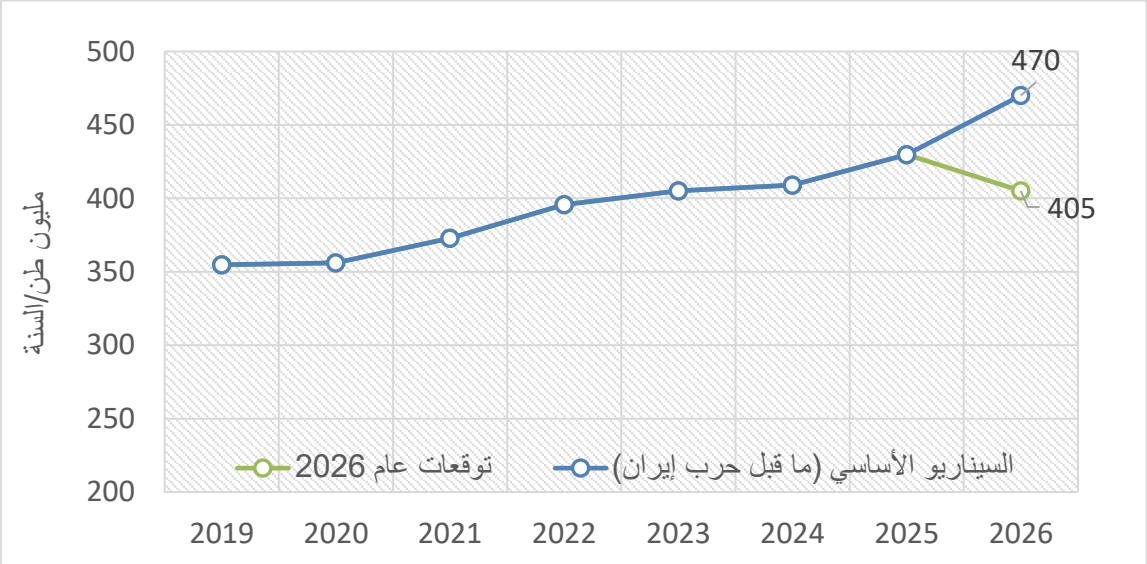
أما في **المكسيك**، فسيتأخر تشغيل مشروع Energia Costa Azul إلى الربع الرابع من العام الجاري 2026، بعد أن كان مخططاً تشغيله قبل ذلك، بسبب مشاكل في ضواغط التبريد الخاصة بالمشروع.

وبناءً على هذه المعطيات والتطورات الأخيرة، فإن منظمة أوابك تتوقع أن يصل إجمالي الإمدادات العالمية إلى نحو 405 مليون طن بنهاية عام 2026، مقارنة بالتقديرات السابقة مطلع العام وفقاً **للسيناريو الأساسي** (قبل بداية الاضطرابات في منطقة الخليج العربي) والتي كانت تتوقع ارتفاع الإمدادات العالمية إلى 470 مليون طن بالشكل-23. **وبذلك قد يشكل عام 2026 كسراً لمنحنى النمو**

[3] https://www.edison.it/en/edison-qatarenergy-extends-force-majeure-until-beginning-december-2026

التصاعدي الذي شهده السوق في السنوات الأخيرة حسب هذه التوقعات، ليدخل سوق الغاز الطبيعي المسال مرحلة غير مسبوقة من توقف نمو الإمدادات. ولا يقتصر تأثير هذا التحول على اختلال توازن الكميات فحسب، بل يمتد ليزيد من حدة المنافسة بين حوضي الأطلسي والهادئ على الشحنات المتاحة في السوق الفورية، الأمر الذي يدعم استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة، مدفوعة بضيق الفجوة بين العرض والطلب، إلى جانب تصاعد علاوة المخاطر المرتبطة بالممرات المائية الحيوية.

الشكل-23: إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال 2019-2025 وتوقعات 2026



ملاحظات:

-**السيناريو الأساسي** يستند إلى التوقعات الصادرة عن منظمة أوابك لعام 2026، قبل بداية الاضطرابات في منطقة الخليج العربي التي انطلقت في نهاية فبراير 2026، والتي تأخذ في الاعتبار المشروعات التي كانت مخطط تشغيلها عام 2026، علاوة على استمرار تدفق الإمدادات من المشروعات القائمة بما فيها مشروع توسعة حقل الشمال القطري- القطاع الشرقي.

-توقعات عام 2026 هي التوقعات المحدثة لمنظمة أوابك في سبتمبر 2026

المصدر: أوابك

ثانيا: تطورات الهيدروجين



1-التطورات العالمية

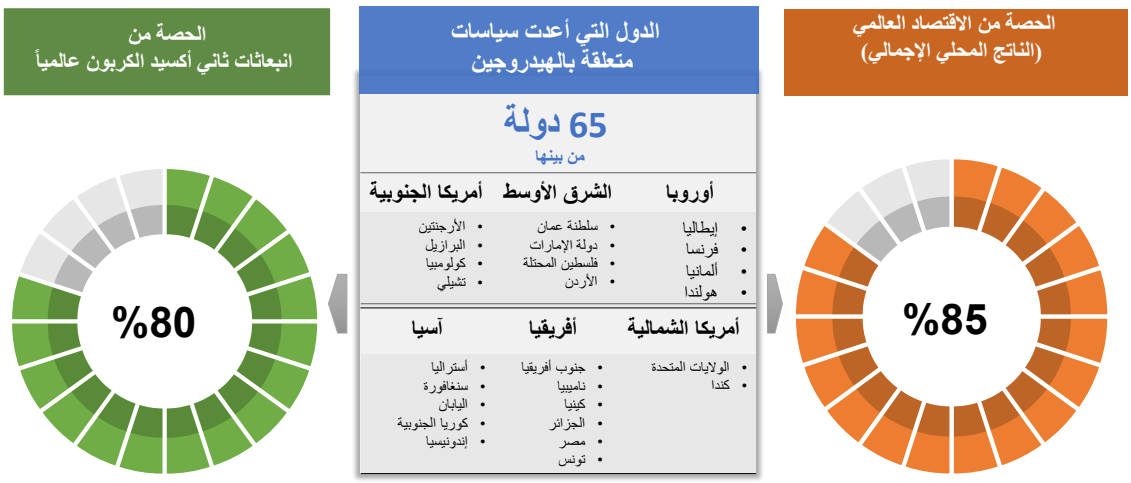
1-1: تطورات السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين

أبدت عدة دول اهتماما بالهيدروجين، وقام البعض منها بالشروع في إعداد وتطوير رؤى وخرائط طريق واستراتيجيات تقوم على تحديد أفضل المسارات (حسب الأولوية الوطنية) لتوفير إمدادات الهيدروجين (عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد)، والتطبيقات التي يمكن أن يستخدم فيها الهيدروجين. كما عملت بعض الدول على دراسة فرص الاستثمار في مجال إنتاج الهيدروجين بغرض التصدير إلى الأسواق المحتملة، وإبرام اتفاقيات وتفاهمات أولية معها بما يضمن لها حصة في التجارة الدولية للهيدروجين مستقبلاً. وحتى نهاية شهر سبتمبر 2026، استقر عدد الدول التي أبدت اهتماماً رسمياً بالاستثمار في قطاع الهيدروجين - إما من خلال إعداد استراتيجية وطنية أو خارطة طريق - نحو 65 دولة، وفقاً لرصد منظمة أوابك. وتشمل هذه القائمة غالبية الدول الأوروبية مثل ألمانيا، فرنسا، هولندا، النرويج، والبرتغال. كما تضم عدداً من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من بينها أستراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، وفيتنام. وفي أفريقيا، برزت دول مثل مصر، ناميبيا، كينيا، وجنوب أفريقيا. أما في الأمريكيتين، فقد انضمت دول مثل الولايات المتحدة، كندا، تشيلي، كولومبيا، وبنما إلى القائمة.

وتشكل هذه الدول مجتمعة نحو 85% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، كما تساهم بحوالي 80% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، كما هو موضح بالشكل-24، مما يُبرز الأهمية الكبيرة لهذا التوجه في سياق جهود التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

الشكل-24: عدد الدول التي أعدت سياسات متعلقة بالهيدروجين (مثل خارطة الطريق، الاستراتيجية الوطنية)، وحصتها من الاقتصاد العالمي وحجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

(محدث سبتمبر 2026)

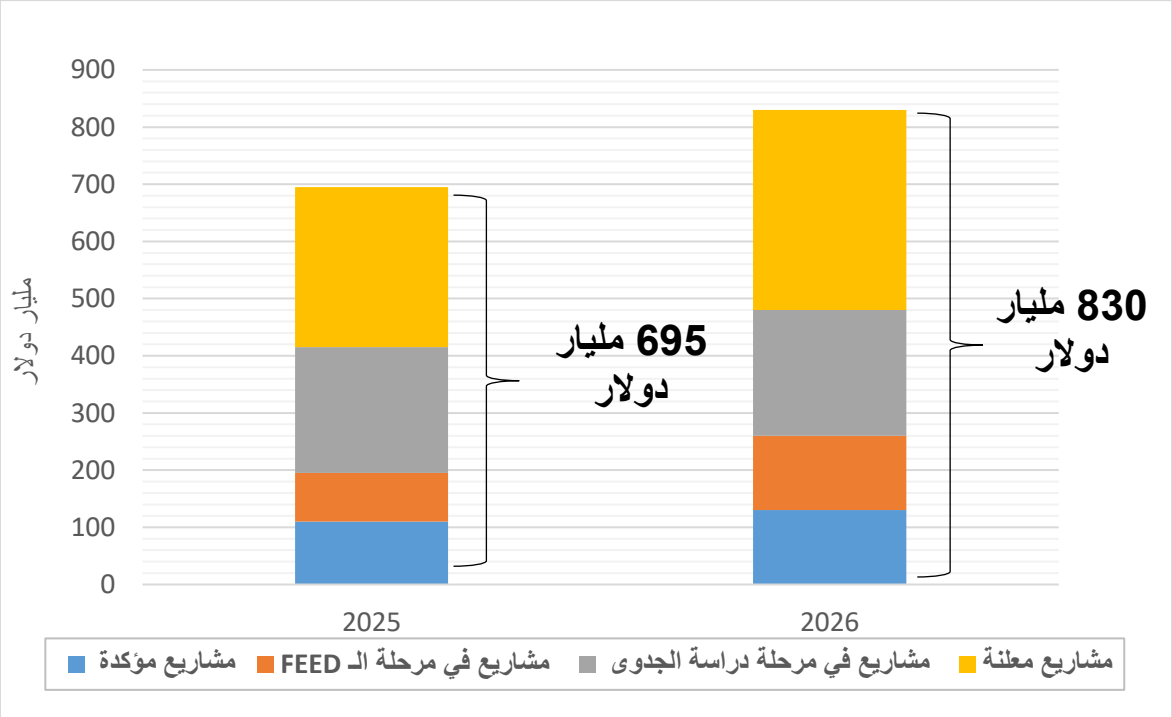


المصدر: أوابك

2-1: تطورات الاستثمارات في مشاريع الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته

بالرغم من موجة المشاريع التي تم تأجيلها أو إلغاؤها خلال 2024-2025، فلا يزال قطاع الهيدروجين يحظى باهتمام العديد من الشركات التي أعلنت عن عزمها الاستثمار في تنفيذ مشاريع الهيدروجين منخفض الكربون. ووفقاً لأحدث التقديرات عام 2026، بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات المعلنة في المشاريع المتوقع تشغيلها بحلول عام 2030 نحو 830 مليار دولار، مقارنة بنحو 695 مليار دولار عام 2025، بزيادة قدرها 135 مليار دولار، كما هو موضح بالشكل-25. لكن من المهم الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات تمثل حصيلة التكلفة الاستثمارية للمشاريع المعلنة والتي تقع ضمن مراحل مختلفة من التطوير (قيد البناء، قيد الدراسة، التصميمات الهندسية الأولية)، ولا تعكس بالضرورة استثمارات تم تنفيذها أو الالتزام بها فعلياً. ومن هذا المنطلق، بلغت **الاستثمارات المؤكدة للمشاريع التي حصلت على قرار الاستثمار النهائي أو دخلت مرحلة الإنشاء أو التشغيل** نحو 130 مليار دولار، مقارنة بـ 110 مليار دولار عام 2025.

الشكل-25: مقارنة القيمة التراكمية للاستثمارات لمشاريع الهيدروجين منخفض الكربون بين عامي 2025 و 2026



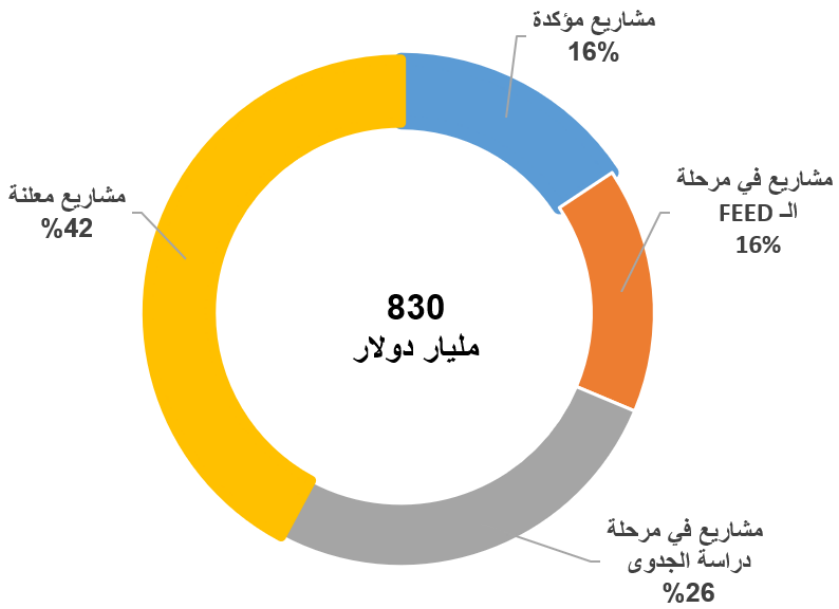
المصدر: أوابك استنادا إلى بيانات Hydrogen Council و Cedigaz

وفي المقابل، ارتفعت الاستثمارات المرتبطة بالمشاريع التي وصلت إلى مرحلة التصميمات الهندسية الأولية (FEED) إلى نحو 130 مليار دولار عام 2026، مقارنة بنحو 85 مليار دولار عام

2025، بزيادة قدرها 45 مليار دولار، أو ما يقارب 53%. ويعكس ذلك إحراز تقدم في تطوير عدد من المشـــاريع وانتقالها إلى مراحل أكثر تقدماً، وإن كان الوصـــول إلى المرحلة الأكثر تقدماً وتعبيراً عن الالتزام بالاســـتثمار (قرار الاســـتثمار النهائي) لا يزال مرهوناً بتأمين المشـــترين، وتحســـين الجدوى الاقتصادية، وتوافر البنية التحتية اللازمة للنقل والتوزيع، واستقرار الأطر التنظيمية والسياسات الداعمة. أما المشاريع التي لا تزال في مرحلة دراسة الجدوى، فبلغت استثماراتها التراكمية عام 2026 نحو 220 مليار دولار عام 2026، دون تغيير عن عام 2025، في حين بلغت استثمارات المشاريع المعلنة التي لم تصل بعد إلى مرحلة دراسة الجدوى نحو 350 مليار دولار، مقارنة بنحو 280 مليار دولار عام 2025.

وبوجه عام، تؤكد هذه المؤشرات استمرار نمو محفظة مشاريع الهيدروجين منخفض الكربون عالمياً، بالتوازي مع تحسن مستوى نضج جزء منها، لكنها تكشف أيضاً عن اتساع حجم الفجوة بين إجمالي الاستثمارات المعلنة وتلك التي انتقلت إلى مرحلة التنفيذ الفعلي والتي لا تشكل سوى 16% من إجمالي الاستثمارات، بينما لا يزال قسم كبير من المشاريع قيد دراسة الجدوى (حوالي 26% من إجمالي الاستثمارات) أو قيد مرحلة التصميمات الأولية FEED (16%)، كما هو مبين بالشكل-26. ومن ثم، فإن مستقبل القطاع لن يتحدد بحجم الإعلانات الاستثمارية وحده، بل بمدى قدرة المطورين على استكمال الدراسات الهندسية، وتأمين التمويل وعقود الشراء طويلة الأجل، وضمان توافر الطاقة المتجددة والبنية التحتية، بما يسمح بتحويل خط المشاريع الواعد إلى طاقات إنتاجية فعلية خلال السنوات المقبلة.

الشكل-26: توزيع الاستثمارات المعلنة في مشاريع للهيدروجين منخفض الكربون حسب مرحلة تقدم المشروع



ملاحظات: المشاريع المؤكدة تشمل المشاريع التي حصلت على قرار الاستثمار النهائي، المشاريع قيد الإنشاء، والمشاريع قيد التشغيل

المصدر: أوابك استنادا إلى بيانات Hydrogen Council و Cedigaz

2-التطورات في الدول العربية

2-1: الأهداف والاستراتيجيات الوطنية

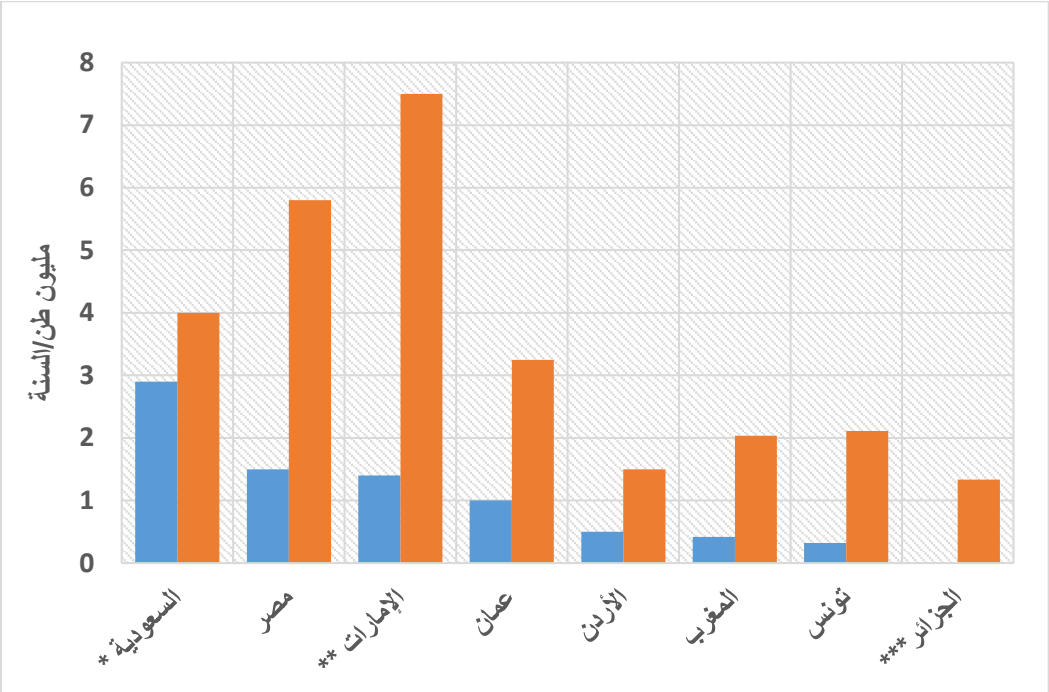
استقر عدد الدول العربية التي وضعت أهدافاً محددة ضمن أطر زمنية واضحة لقدرات إنتاج الهيدروجين، أو لحصتها المستهدفة في السوق العالمية، عند عشر دول. وتضم القائمة النهائية كلاً من: الإمارات، السعودية، مصر، سلطنة عُمان، الجزائر، المغرب، تونس، الكويت، الأردن، وموريتانيا، وهو ما يعكس حرص الدول العربية على التواجد الفعّال في هذا السوق الواعد، وتأمين دور تنافسي ضمن التجارة العالمية للهيدروجين ومشتقاته. وقد قامت غالبية هذه الدول بتحديد أهداف كمية لإنتاج أو تصدير الهيدروجين المنخفض الكربون أو مشتقاته مثل الأمونيا، سواء من حيث الحجم (بالمليون طن/السنة) أو من حيث القدرة المركبة لأجهزة التحليل الكهربائي اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر (بالجيجاواط)، بدءاً من عام 2030، مع خطط تدريجية لزيادة هذه القدرات حتى عام 2040، وصولاً إلى عام 2050.

وبحسب تقديرات منظمة أوابك المُحدّثة حتى نهاية سبتمبر من عام 2026، فإن إجمالي الإنتاج المستهدف من الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية سيصل إلى نحو 8 مليون طن/السنة بحلول عام 2030، من خلال مشاريع إنتاجية في دول مثل الإمارات، السعودية، مصر، تونس، عُمان، والجزائر، كما هو موضح في الشكل-27. وبحسب الأهداف المعلنة، فمن المستهدف أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى أكثر من 27 مليون طن/السنة بحلول عام 2040، مدعوماً بتنفيذ وتوسعة مشاريع كبرى في عدد من هذه الدول، مما يعزز من فرص المنطقة العربية في أن تكون لاعباً رئيسياً في سوق الهيدروجين العالمي خلال العقود القادمة.

ومع ذلك، من الضروري التأكيد على أن صناعة الهيدروجين لا تزال في مراحلها الأولى من التطوير، وهي بحاجة إلى سنوات من العمل والتنسيق لتكوين سوق عالمية ناضجة ومستقرة. وبالتالي، فإن تحقيق الأهداف الطموحة المعلنة من بعض الدول العربية يظل ممكناً لكنه مشروط بتطور عدد من العوامل، أبرزها:

- وجود طلب عالمي على الهيدروجين المنخفض الكربون.
- انخفاض تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ بتأثير التقدم التكنولوجي.
- بناء بنية تحتية متكاملة وواسعة النطاق تشمل النقل والتخزين والتوزيع.

الشكل-27: أهداف إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030 وعام 2040



المصدر: أوابك

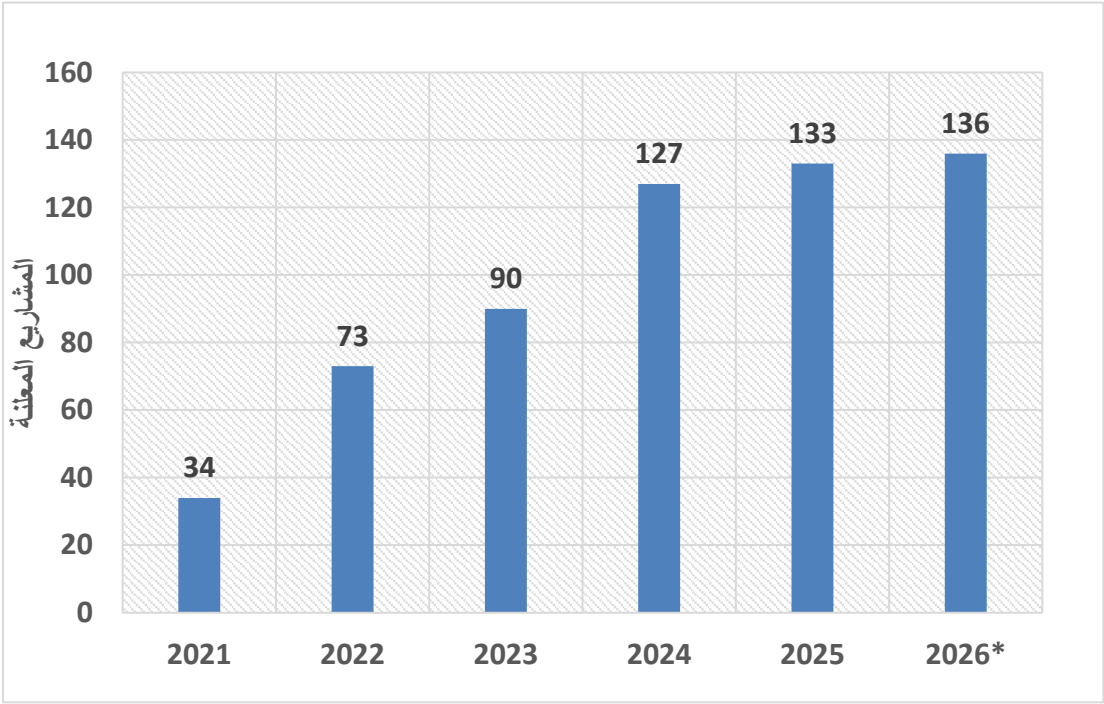
ملاحظات

- بعض الدول العربية المبينة بالجدول وضعت أهدافاً لإنتاج الهيدروجين بـ وحدة المليون طن، والبعض الآخر مقدراً بـ التيراواط ساعة، وتم استخدام وحدة المليون طن لتوحيد المقارنة
- الأهداف المعلنة المبينة تقع ضمن القيم الصغرى أو السيناريوهات الأقل طموحاً للأهداف الحكومية
- *هدف السعودية لعام 2040 (تم وضع هدف عام 2035 وفق مبادرة السعودية الخضراء الرامي نحو إنتاج 4 مليون طن/السنة)
- **هدف الإمارات لعام 2030 (هدف عام 2031 حسب الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين لدولة الإمارات)
- *** أول مستهدف لإنتاج الهيدروجين في الجزائر بحلول عام 2040

2-2: تطورات المشاريع في مجال الهيدروجين في الدول العربية

ارتفع عدد **المشاريع المعلنة والمخطط تنفيذها لإنتاج ونقل واستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى نهاية سبتمبر 2026** إلى 136 مشروعاً حسب رصد منظمة أوابك بعد الإعلان عن ثلاثة مشاريع جديدة في كل من الأردن ومصر وليبيا. لكن من المهم الإشارة إلى أن المشاريع المعلنة داخل المنطقة العربية تقع ضمن مراحل مختلفة من التطوير، وغالبيتها في المراحل الأولية التي تنضوي على إعداد الدراسات الهندسية الأولية ودراسات الجدوى الفنية والتجارية، أما العدد الأقل فيمثل المشاريع التي مرت بخطوات أكثر تقدماً مثل توقيع الاتفاقيات الإطارية أو اتخاذ قرار الاستثمار النهائي والبدء في الأعمال الإنشائية. ويمثل العدد الحالي من المشاريع نحو أربعة أضعاف المشاريع التي تم الإعلان عنها عام 2021 كما هو موضـح بالشكل -28.

الشكل-28: تطور عدد المشاريع المعلنة* للهيدروجين في الدول العربية خلال الفترة 2021-2026



المصدر: أوابك

ملاحظات

- *حتى نهاية سبتمبر 2026
- المشاريع ضمن مراحل مختلفة من التطوير، وغالبيتها قيد الدراسة الأولية بموجب مذكرات تفاهم مع المستثمرين، ومنها ما تم توقيع اتفاقية إطارية لتنفيذه، أو تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لتنفيذه بعد إبرام عقود بيع ملزمة مع المشترين

ومن بين المشروعات الجديدة التي تم الإعلان عنها في 2026، مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في **الأردن**. حيث وقعت وزارة الطاقة والثروة المعدنية على مذكرة تفاهم مع شركة Getting International Energy Holdings الصينية في شهر سبتمبر 2026، لدراسة تنفيذ المشروع باستخدام الطاقة المتجددة والمياه المحلاة (منزوعة الأملاح). وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، ستقوم الشركة الصينية بإعداد دراسة جدوى للمشروع في موقع بالقرب من ميناء العقبة الأردني، وكذلك تقييم الجوانب الفنية والبيئية والاجتماعية للمشروع، وتكلفة إنتاج الهيدروجين، ومساحة الأراضي المطلوبة.

وفي **ليبيا**، أعلنت شركة Albaretos الألمانية عن خططها تنفيذ مشروع لتطوير إنتاج الأمونيا الخضراء في ليبيا (LiGEP)، بطاقة 57 ألف طن/السنة من الأمونيا الخضراء لخدمة السوق المحلي والتصدير، وذلك بحلول عام 2029. ويقدر إجمالي الاستثمار الأولي للمشروع بنحو 360 مليون يورو، ويتضمن إنشاء محطات للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية مستهدفة تبلغ 800 ميجاواط، لإنتاج نحو 10 آلاف

طن/السنة من الهيدروجين الأخضر، إلى جانب الأمونيا الخضراء. ووفق الجدول الزمني المعلن من قبل الشركة، سيتم المضي قدماً في تنفيذ المشروع على النحو التالي:

- عام 2026: استكمال دراسات الجدوى، والدراسات البيئية والتراخيص، وتجهيز موقع المشروع.
- عام 2027: إنجاز الإقفال المالي، اختيار مقاول الهندسة والتوريد والإنشاء، تخطيط المشتريات، وانطلاق عمليات البناء في المشروع.
- عام 2028: تركيب ألواح شمسية بقدرة إجمالية 800 ميجاواط، والربط مع الشبكة، وإجراء الاختبارات التشغيلية على أن يبدأ إنتاج الكهرباء بنهاية عام 2028.
- عام 2029: بداية إنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام أجهزة التحليل الكهربائي، بطاقة 10 آلاف طن/السنة، واستكمال بناء البنية التحتية لتخزين الأمونيا الخضراء وتصديرها.

وفي **مصر**، وقّعت شركتا أبو قير للأسمدة والإسكندرية للأسمدة على **مذكرة تفاهم** مع شركة UEG الصينية لتنفيذ مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في الإسكندرية على أن تتولى شركة أوراسكوم للإنشاءات إنشاءه. وبموجب المذكرة:

- قيام شركة أوراسكوم وشركة UEG الصينية بإعداد دراسة جدوى لبناء 500 ميجا واط من مصادر الطاقة المتجددة، بإنتاج 480 طن/اليوم من الأمونيا الخضراء.
- قيام شركة أبو قير للأسمدة وشركة الإسكندرية للأسمدة، بدراسة دمج الهيدروجين الأخضر داخل البنية التحتية الحالية لإنتاج الأمونيا الناتجة عن وقود متجدد من أصل غير حيوي، بالإضافة إلى دعم الوصول إلى الموارد المحلية والبنية التحتية، مما يساهم في خفض الانبعاثات الكربونية بشكل جذري.

الخاتمة والاستنتاجات

تعرض السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال لصدمة إمدادات استثنائية خلال 2026، انعكست في تراجع الصادرات العالمية إلى نحو 304.3 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقابل 311.3 مليون طن خلال الفترة المقابلة من عام 2025، بانخفاض نسبته 2.2%. وجاء هذا التراجع رغم نمو الإمدادات من الولايات المتحدة وأستراليا وروسيا وكندا ونيجيريا، إذ لم تكن الزيادة من خارج منطقة الخليج العربي كافية لتعويض الانخفاض الحاد في صادرات دولة قطر ودولة الإمارات. وتبرز هذه

التطورات مدى حساسية تجارة الغاز الطبيعي المسال للمخاطر الجيوسياسية والاختناقات التي تصيب الممرات البحرية الحيوية، ومكانة دولة قطر كمصدر موثوق ومؤثر في السوق العالمية.

وعلى مستوى هيكل السوق، عززت الولايات المتحدة من موقعها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، بصادرات بلغت نحو 94 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، وحصة سوقية 30.9% من التجارة العالمية. وفي المقابل، انخفضت صادرات الدول العربية مجتمعة إلى نحو 41.4 مليون طن، مقارنة بنحو 81 مليون طن في الفترة المقابلة من عام 2025، لتتراجع حصتها السوقية إلى نحو 13.6%. وقد كان لهذه التطورات أثر كبير على أسعار الغاز سواء في أوروبا أو آسيا، حيث قفزت إلى مستويات مرتفعة هي الأعلى منذ عام 2022.

وتشير تقديرات أوابك الواردة في التقرير إلى أن الإمدادات العالمية قد تبلغ نحو 405 مليون طن نهاية عام 2026، مقارنة بنحو 470 مليون طن وفق السيناريو الأساسي السابق للاضطرابات. ويمثل ذلك خفضاً في توقعات أوابك السابقة بنحو 65 مليون طن، أو ما يقارب 13.8%. ويعكس هذا التعديل تحولاً جوهرياً عن مسار النمو المتوقع للسوق، مع استمرار تعرض الأسعار لمخاطر نقص المعروض وتنافس الأسواق الآسيوية والأوروبية على الشحنات الفورية. وتظل هذه التقديرات مشروطة بتطورات الإنتاج والشحن، ومدى استعادة مرافق التصدير المتأثرة لقدراتها، وتغير ظروف الملاحة خلال الربع الأخير من العام.

أما في قطاع الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته، وعلى الرغم من اتساع محفظة المشاريع والاستثمارات المعلنة عالمياً، لم تتجاوز حصة الاستثمارات المؤكدة 16% من إجمالي الاستثمارات المعلنة. وتكشف هذه الفجوة أن التحدي الأساسي لا يتمثل في حجم الإعلانات وحده، بل في تحويلها إلى قرارات استثمار نهائي وأصول قيد الإنشاء والتشغيل، وهو ما يتطلب تمويلاً قابلاً للاستدامة، وطلباً مؤكداً، وعقود شراء طويلة الأجل، وبنية تحتية مناسبة، وأطراً تنظيمية واضحة.

عربياً، بلغ عدد المشاريع المعلنة لإنتاج الهيدروجين ونقله واستخدامه نحو 136 مشروعاً حتى نهاية سبتمبر 2026، فيما تشير الأهداف الوطنية إلى إمكانية بلوغ الإنتاج المستهدف من الهيدروجين منخفض الكربون نحو 8 مليون طن /السنة بحلول عام 2030، وأكثر من 27 مليون طن /السنة بحلول عام 2040. غير أن هذه الأهداف تظل طموحات معلنة وسيعتمد تحقيقها على تقدم المشاريع من مراحل الدراسات ومذكرات التفاهم إلى التمويل والتنفيذ، وعلى تطور الطلب المحلي والعالمي والقدرة التنافسية للتكاليف.